

موسوعة الشباب السياسية

١٥

القوّة

محمد عبد السلام


القُوَّة

موسوعة الشباب
السياسية
سلسلة خاصة يصدرها
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية
بالأهرام





محمد عبد السلام

القاهرة ٢٠٠٢

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

المحتويات

تقديم

فى كتابه الأخير (هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية ، نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين) الصادر عام ٢٠٠١ ، يبدو الدرس الأول الذى استخلصه هنرى كيسنجر أبرز دبلوماسيى القرن العشرين على الإطلاق هو : ألاّ تعطى انطباعاً بأنك ضعيف ، وألاّ تدع غيرك يظن بك الضعف .

وهو يعتبر تجربة رئيس الوزراء البريطانى المشهور تشمبرلين مع الزعيم الألمانى الأكثر شهرة هتلر ، والمعروفة بخبرة ميونيخ عام ١٩٣٨ ، النموذج الأكثر وضوحا للكارثة التى يمكن أن تترتب على أن يشعر طرف بضعف طرف آخر ، أى عدم امتلاكه القوة الكافية للردع أو الدفاع.

فقد أخذ هتلر انطباعا بأنه أقوى من الجميع عندما تغاضى تشمبرلين عن احتلال ألمانيا لأراضى تشيكوسلوفاكيا.

لم يكن تشمبرلين ضعيفا ، ولكنه أراد السلام وسعى الى تجنب الحرب . فكان أن أطلق هتلر العنان لطموحه التوسعى، ونشبت الحرب العالمية الثانية.

وهذا مثال ينطبق على العلاقة بين الأفراد والجماعات كما الدول. ففى كل من هذه المستويات ، نجد منهج كيسنجر وغيره ممن يسمون "واقعيون" هو أن الهدف الأساسى للإنسان أو للجماعة أو للدولة هو زيادة القوة سواء كانت عسكرية أو

اقتصادية أو اجتماعية. كما نجد منهج تشمبرلين وغيره ممن يطلق عليهم "مثاليون" ، وهو أن الهدف الأفضل يتمثل فى وضع قواعد ومعايير ونظم لتنظيم العلاقة بين البشر افرادا وجماعات ليعيشوا فى سلام .

النهج الأول الذى يركز على القوة لا ينكر القواعد والمعايير ، ولكنه يجعلها ـ فعلياً ـ أقل أهمية ويتلاعب بها عند الحاجة. ومن هنا تأتى العبارة التى يتكرر استخدامها "ازدواج المعايير" سواء فى سياسة دولة عظمى تجاه غيرها ، أو فى سلوك موظف إدارى يحابى شخصا قويا ذا نفوذ ويعامله بطريقة تختلف عن غيره .

والنهج الثانى الذى يركز على القواعد لا يهمل القوة ، ولكنه يسعى الى تهذيبها وترشيد استخدامها حتى تكون حياة البشر مختلفة عما يحدث فى الغابة .

وبالرغم من أن هذا النهج الثانى يحقق تقدما كبيرا كل يوم ، فهو تقدم على الورق فى صورة قوانين ومواثيق واتفاقات لا حصر لها أكثر منه على الارض، حيث يتغلب النهج الأول الذى يبدأ من القوة وينتهى إليها.

فلماذا يحدث ذلك ، وما هى هذه القوة التى ما برحت تتحكم فى حياة البشر ؟

هذا ما يوضحه العدد الخامس عشر فى موسوعة شبابنا يقدمها الزميل محمد عبد السلام فى معالجة متميزة لهذا الموضوع .

د. وحيد عبد المجيد

مقدمة :

" القوة " .. كلمة شائعة تستخدم بشكل يومى فى الأحاديث العادية ، والكتابات الصحفية ، وحتى التصريحات الرسمية ، وغيرها ، لوصف دولة ما - أو حتى شخصية أو جماعة أو مؤسسة معينة - بأنها قوية أو ضعيفة (غير قوية) ، أو للإشارة إلى توجهات بعض الدول إزاء أطراف أخرى ، أو للمقارنة بين عناصر القدرات التى تمتلكها الدول ، أو للتعبير عن مخاطر مختلفة ترتبط باستخدام الدول لتلك القدرات ، وذلك دون حاجة كبيرة لتعريف "القوة". فالفكرة العامة لما تعنيه هذه الكلمة واضحة فى الأذهان إلى درجة لا يبدو معها - فى معظم الأحيان - أنها تتطلب بحثا لتحديد مفهومها ، أو إدراك وجودها ، خاصة وأنها عادة ما تميل إلى التعبير عن نفسها بوضوح ، فالقوة تتحدث . لكنها رغم ذلك ، ربما تكون أكثر المفاهيم المتصلة بتحليل سلوك الدول (وكذا الأشخاص) تعقيدا ، فليس من السهل أن يتم تحديد ماهو المقصود بالقوة .

لكن مشكلة مفهوم القوة هى أن تعقيداته لا تقف عند حد صياغة تعريف مناسب يمكن من خلاله الوصول الى فكرة دقيقة حول المقصود بالقوة ، إذ أن محددات امتلاك واستخدام القوة والعوامل الوسيطة المؤثرة على العلاقة بين امتلاك الإمكانيات والقدرة على استخدامها ، هى التى تكسب مفهوم القوة أبعاده الحقيقية . فمن الممكن الإتفاق ببساطة على أن عدة دول فى الشرق الأوسط - على سبيل المثال - تمثل " القوى " الإقليمية الكبرى فى المنطقة ، إلا أن كون أى منها قوية لا يفسر الكثير من سياسات الإقليم بعيداً عن أسس تلك القوة، إذ قد تكون إحداها قوية عسكرياً ، لكنها متوسطة القوة اقتصادياً ، ومحدودة التأثير سياسياً . وقد تكون الأخرى قوية اقتصادياً ، إلا أنها تجد صعوبة فى الدفاع عن نفسها ، مع عدم يقين بشأن قوتها السياسية . وقد تكون الثالثة مؤثرة سياسياً بدرجة واضحة، مع تقديرات مختلفة لعناصر قوتها الأخرى ، ولا تعمل نظرية " الأوانى المستطرقة" ببساطة فى نقل عناصر القوة من مجال إلى آخر على هذا المستوى ، إلا بشروط خاصة، علما بأن كثيرا من تلك التقديرات قائم على افتراضات ، تحاول معظم الدول ألا يتم اختبارها فعليا .

يضاف الى ذلك ، أن استخدامات أدوات القوة فى العصر الحديث قد أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه ، فعلى الرغم من أن تعبيرات " كالعصا والجزرة " أو "الثواب والعقاب" لا تزال مهمة وموحية ، إلا أن هناك عشرات الأساليب التى تستخدم بها الدول عناصر قوتها فى مواجهة الأطراف الأخرى ، فالعصا (القوة العسكرية على سبيل المثال) قد تستخدم للتهديد أو بشكل فعلى . وفى معظم الحالات قد تستطيع الدولة المالكة لها ، منع الآخرين من الهجوم عليها ، وصد الهجوم فى جالة وقوعه ، إلا

أنها لا تستطيع ببساطة مهاجمتهم بها ، أو إجبارهم على اتباع سياسات لا يرغبون فيها . والجزرة (المساعدات الاقتصادية على سبيل المثال) ، قد تستخدم بأسلوب المنح أو المنع ، أو أساليب وسيطة كالوعد بالمنح أو التهديد بالحرمان ، بل إن هناك من يشيرون إلى أن غالبية الدول فى العالم لا تستخدم لا العصا ولا الجزرة في تعاملاتها ، وإنما "الإقناع البسيط" ، بدون ضغوط .

لكن ذلك كله لا يقارن بوجود معضلات نظرية وعملية ترتبط بحالات أو وقائع محددة ، طرحت أسئلة مثلت تحديات حقيقية أمام إمكانية الاستناد على مفهوم القوة فى التحليل . فلماذا هزمت الولايات المتحدة فى فيتنام رغم أن حجم قوتها أضخم بمراحل من القوة الفيتنامية ؟ ولماذا لم تستخدم القوة النووية فعليا من جانب الدول المالكة لها - رغم ما واجهته أحيانا من هزائم - بعد عام ١٩٤٥ ؟، ولماذا تعانى دولة مثل السودان - تمتلك موارد هائلة - من أزمات اقتصادية بينها "مجاعة" ؟، ولماذا أصبحت دولة مثل قطر تتمتع بتأثير أكبر من حجمها فى المنطقة العربية ؟ وماهو أساس التأثير القوى لدولة لا تمتلك جيش أو اقتصاد " تقليدى" مثل الفاتيكان ؟ ولماذا تمكنت عناصر مسلحة غير نظامية كحزب الله من إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان ؟، وكيف تمكنت جماعة محدودة من توجيه ضربة قوية للولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر عام (٢٠٠١)، وإحداث انقلاب على المستوى الدولى؟ ولماذا لم تقم الصين باجتياح تايوان عسكريا رغم امتلاكها القدرة من الناحية "الفنية" على القيام بذلك ؟ وأسئلة أخرى عديدة أدت محاولات الإجابة عليها إلى بلورة أبعاد مختلفة لذلك المفهوم .

في هذا الإطار ، ظـل مفـهوم القـوة واحـدا مـن عـدد قليـل مـن المفاهيم المحوريـة ، التـي لـم تتقلـص قيمتـها التحليليـة أو أهميتـها العملية في مجـال العلاقـات الدوليـة ، رغـم التقلبـات التـي شـهدها النظام الدولي عبر الزمن . فعلى الرغم من أن العالم لم يعـد ـ كمـا كان في عصور سابقة ـ غابـة يطيـح فيـها القـوي بـالضعيف ، ولا يبقى فيها سوى الأقوى ، لا يزال من المتعذر (تبعا لمقولات التيار الواقعي في تحليل العلاقـات الدوليـة) فـهم محـددات سـلوك الـدول إزاء بعضها البعض ، والكيفية التي تدار بـها علاقاتـها ، والنتـائج التـي تسـفر عنـها التفـاعلات فيمـا بينـها ، بمـا يتضمنـه ذلـك مــن صراعات أو تحالفات ، هزائم وانتصارات ، هيمنــة أو خضـوع ، وحتى "التعاون" في كثير مـن الأحـوال ، إلا عـبر مفـهوم القـوة . فمن الناحية النظرية يبدو مصطلح القوة وكأنه "المفتاح الرئيسـي" لفهم ما يدور في العالم ، رغم وجود مفاتيح خاصة لكل بـاب علـى حدة ، أما من الناحية العملية ، فـإن القـوة ـ مثـل المـال فـي الحيـاة الإقتصاديـة ـ تمثـل "العملـة" التـي تستخدمها الـدول فـي إجـراء تعاملاتـها ، وتحقيـق مصالحـها ، وكذلـك تصفيـة حسـاباتها . باختصار ، فإن القوة ـ من وجهة نظر التيار الواقعي ـ هي محرك العلاقات الدولية .

لكن مفهوم القوة تعرض لانتقادات عنيفـة مـن جـانب التيـارات الأخرى في تحليل العلاقات الدولية ، فمشكلة هذا المفهوم هي أنـه ليس مجرد أداة مجردة للوصـف والتحليـل والتنبـؤ ، وإنمـا مدخـل متكامل لرؤية الأشياء والعلاقات استنادا على أطر مرجعيـة تؤكـد (حتى من منظور الواقعيين الجدد) أن الصراع هو الحالة الطبيعية أو العاديـة للعلاقـات بين الدول (والبشـر) ، وأن الفوضـى (عـدم وجود قواعد عليا ملزمة) لا تزال تحكم السياسات الدولية ، بحيـث

لا يوجد ملجأ لأى دولة سوى قوتها، وأن القوة هى الغاية والوسيلة فى العلاقات الدولية ، فحسب تعبير واحد من أبرز ممثلى هذا التيار (كينيث والتز) " يقول أن القوة هى الملاذ الأخير فى السياسة الداخلية ، أما فى السياسة الدولية ، فإن القوة ليست الملاذ الأخير، بل إنها الملاذ الأول والدائم " ، وقد تركزت الانتقادات الموجهة للمفهوم ومقولاته فيما يلى :

١ ـ أن مفهوم القوة لا يزال يتسم بالغموض ، فمحاولات تطويره قد اعتمدت على التجريدات التى تشل الخيال ، وتمنع العقل من تتبع التداعيات المترتبة على الربط بين الأسباب والنتائج ، وتعمل على تعويد الأذهان على تقبل "الجحيم" وكأنه شئ عادى ومألوف ، يمثل فقط "آثارا جانبية غير مرغوب فيها" ، ويستخدم محللوه أساليب المحاكاة ونظريات المباريات والسيناريوهات ، التى هى تجريدية أكثر من اللازم ، بل ربما تكون ـ حسب بعض التعبيرات ـ صبيانية .

٢ـ أن تيار القوة يغفل التفاعلات السلمية أو التعاونية فى العلاقات الدولية ، فمحلليه يتبعون منطقا مهلكا يقوم على تصور أن كل أنماط العلاقات الدولية تقوم على الضغط والإكراه والعنف فى إطار صراعى مبسط ، يعتمد على تصور وجود "مملكة الشر" و"جمهورية الخير" التى يقوم بإنقاذها من وقت لآخر سحرة بيض عباقرة مثل "هنرى كيسنجر" ، بدون إدراك كامل لحجم التنوع والتغير والتطور فى الساحة العالمية .

٣ـ أن محللى القوة غير أخلاقيين ، فكتاباتهم تدفع فى اتجاه تثبيط جهود الضبط العقلانى للعلاقات الدولية ، ومعظمهم ليسوا باحثين علميين حقيقيين ، فغالبا ما يكونون دعاة لسياسات معينة ، أو مستشارين رسميين للحكومات ، بمعنى أنهم يتورطون أكثر

مما يجب فى السياسات العملية، استنادا على مفاهيم فرعية كالأمن القومى أو المصالح الحيوية أو العقلانية السياسية ، ويلتزمون بطرح خيارات محددة ، تجعل من غير الممكن التقدم نحو عالم أكثر استقرارا.

ولقد كانت هناك ردود بنفس مستوى العنف من جانب محللى المدرسة الواقعية على تلك الانتقادات ، بتقديم تعريفات أكثر تحديدا للقوة وعناصرها ، مع تطوير كمى لأساليب قياس قوة الدول ، استنادا على معادلات أكثر تعقيدا ، والتأكيد على أنه لا يتم إغفال التفاعلات التعاونية بين الدول ، وإنما ينظر إليها من منظور سعى الدول من أجل زيادة قوتها ، إضافة إلى أن الضبط العقلانى للعلاقات الدولية يمثل مهمة مستحيلة بدون الفهم الواقعى للسياسات الدولية ، وتبعا لعبارة ذكرها الفين توفلر مؤلف كتاب (تحول القوة والموجة الثالثة وصدمة المستقبل): "بالرغم من الرائحة الكريهة التى تنبعث من إسم القوة (السلطة) بسبب استخداماتها ، فإن السلطة فى حد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة ، إنها جانب لا مفر منه لكل علاقة إنسانية ، فهى تمارس تأثيرا مهما على علاقاتنا العاطفية ، كما تؤثر على مواقعنا المهنية ، وعلى السيارات التى نقودها ، وعلى برامج التليفزيون التى نشاهدها ، وعلى الآمال التى نحاول تحقيقها . نحن نواتج القوة بشكل أعمق بكثير مما يتصور أغلبنا" . فربما تكون هناك مفاهيم أخرى يمكن استخدامها والدفاع عنها ، إلا أن القوة فقط تظل - على الأقل من وجهة نظر الواقعيين - هى الطريقة الوحيدة لفهم جوهر ما يدور فى العالم .

وعلى الرغم من منطقية تلك الردود ، وما أدت إليه الانتقادات من تطوير للمفهوم ، واحتفاظ "القوة" بموقعها المركزى كأداة

للتحليل ، ينبغى التأكيد ـ على نحو ما سيتضح فى هذا الكتيب ـ على أن مفهوم القوة لا يزال مشبعا أكثر مما يفترض بالتوجه الصراعى ، فإسهامه الأساسى يرتبط بتحليل أنماط العلاقات التى تتسم بوجود توترات ومنافسات واختلافات، وتستخدم فيها أدوات الإكراه وأساليب الضغط والمساومة أكثر من غيرها ، على الرغم من أن العلاقات التعاونية لا تقوم بالتأكيد على مجرد التفاهم والإقناع ، وعلى الرغم من أن الدول قد تتنافس (بل وتتصارع) ، وتتعاون فى نفس الوقت .

فى هذا الإطار ، يهدف هذا الكتيب إلى تقديم فكرة عامة حول مفهوم القوة ، بجوانبه وأبعاده المختلفة ، التى تتضمن تعريف مصطلح القوة ، وتحليل أسس القوة ، وأدوات القوة ، وماهو مثار بشأن قياس القوة ، إضافة إلى موازين القوة ، واستخدامات القوة ، وأخيرا – أكثر المحاور أهمية ـ حدود القوة ، مع الإشارة إلى المحددات الحاكمة لكل جانب ، والإشكاليات المطروحة بشأنه ، وذلك فى إطار ما يلى :

١ ـ أن ما يتم التركيز عليه فى الأساس هو مفهوم القوة فى إطار "العلاقات الدولية" وليس النظم السياسية الداخلية ، التى يرتبط البحث فيها بمفهوم "السلطة والنفوذ"، الذين يمثلان تعبيرات داخلية عن القوة .

٢ ـ أنه سيتم إيلاء اهتمام أوسع نسبيا لما يتصل بامتلاك واستخدام "القوة العسكرية ، باعتباره الشكل الأكثر تعقيدا وحدة وتأثيرا لاستخدام القوة فى العلاقات بين الدول ، وأكثرها تأثيرا على تشكيل خريطة العالم عبر التاريخ .

الفصل الأول

مـا هـى الـقــوة ؟

لا توجد خلافات ذات أهمية حول تحديد المقصود بمصطلح القوة (Power)، فمعظم التعريفات تقرر باختصار شديد، أن القوة هى "القدرة على التأثير فى سلوك الآخرين" ، أو "القدرة على التحكم فى سلوك الآخرين" ، لكن لأن مثل هذه التعريفات لا تؤكد سوى أن محور مفهوم القوة هو "التأثير" ، فإن بعض محللى العلاقات الدولية قد قدموا تعريفات تحاول أن تحدد بشكل أكثر وضوحا ماهية القوة ، كالإشارة الى أنها "علاقة بين دولتين ، تسمح (أى العلاقة) بقيام حكومة إحداهما بحمل حكومة الدولة الأخرى على أن تتبع سلوكا معينا ، لم تقم تلك الحكومة (الثانية) باختياره بمحض إرادتها" ، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب فى القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب فى القيام بها . وبصورة رمزية ، فإن القوة هى قدرة (أ) على دفع (ب) لأن يفعل (س) ، أو لا يفعل (ص) .

وتتمثل إحدى مشكلات هذا التعريف فى أن من الصعب - فى معظم الحالات - أن يتم التأكد من احتمالات قيام الطرف الثانى بالفعل (س) أو عدم قيامه بالفعل (ص) ، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة ، فلا يمكن التأكد من أن كل قائد سيارة لا يتجاوز السرعة المقررة - حسب قانون المرور - على الطرق السريعة ، يفعل ذلك خشية التعرض لسحب رخصة القيادة والغرامة المالية ، وبالمثل تشير بعض الدراسات الى أن اليابان لم تستسلم للولايات المتحدة فى نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها

ضربت بالقنابل الذرية ، فربما عجل هذا بحدوث ذلك فقط ، إذ أنها كانت أنهكت ، وكانت حكوماتها قد بدأت تبحث عن طريقة للاستسلام . لذا ظهر تعريف شهير يقرر أن القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) - احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ) .

على أية حال ، فإن جوهر أى تعريف للقوة هو أنها علاقة سلوكية ين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير فى سلوك الطرف الآخر ، فى الإتجاهات التى تحقق أهدافه ، أو بما يتفق مع رغباته ، فى وقت معين أو عبر فترة زمنية ممتدة ، أو فى مجال ما أو عدة مجالات ، استنادا على توافر قدرات تتيح له (للطرف الأول) القيام بذلك . وفى هذا السياق يمكن - استنادا على الشكل التالى - رصد عدة عناصر لمفهوم القوة:

وسائل التأثير

أ ← ب لكى تقوم / لا تقوم بالعمل (س)

أساليب التأثير

١ - أن القوة "وسيلة" لتحقيق غاية ، وليست غاية فى حد ذاتها ، فالدول تستخدم قوتها لتحقيق أهداف محددة فى النهاية ، فمن الصعب تصور أن الدول يمكن أن تستخدم قوتها ببساطة لمجرد "استعراض القوة" ، فعندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها وأسلحتها فى ميادين العواصم ، يكون الهدف هو اكتساب أو تأكيد مكانة سياسية دولية / إقليمية معينة ، أو رفع الحالة المعنوية للشعوب ، إن لم يكن تدعيم الردع ، أو إرسال رسائل فى اتجاه أو آخر ، وعندما تنشر البنوك

موازناتها المالية السنوية فى الصحف ، أو تتبرع لمشروعات خيرية ، أو تنفق على العلاقات العامة ، فإنها تستهدف كسب ثقة العملاء بتأكيد قوة مركزها المالى .

المشكلة أن هناك بعض الأسس لفكرة أن القوة قد تكون هدف فى حد ذاتها ، فقد أكدت الكتابات الأولى للمدرسة الواقعية (مثل كتابات توماس هوبز وهانز جى مورجانثو) على أن القوة فى حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوب فيها ، فكما أن رجال الأعمال يستثمرون أموالهم بهدف نهائى هو الحصول على مزيد من الربح المالى ، وكما أن أى ممارس للسياسة يعمل على تدعيم قوته أو الحفاظ عليها ، فإن الدول يجب أن تسعى إلى زيادة قوتها وتدعيم تأثيرها، وإلا فإن "مركزها" سوف يتدهور مع الوقت ، إلا أن القضية هنا هى أن علاقة الوسائل بالأهداف تتسم بالتعقيد والديناميكية ، فالغايات تدعم الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف أوسع وأبعد هدى .

٢ ـ أن القوة "علاقة" بين طرفين ، وليست فعل ساكن ، أو ممارسة فى فراغ ، فأعمال التأثير تتضمن بالضرورة وجود علاقة بين طرفين (الدولة أ والدولة ب على سبيل المثال) تتفاعل فى إطارها وسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات ، عبر فترة من الزمن تشكل فى التحليل النهائى "حوار / صدام إرادات" يتحدد بناء على ملامحه نمط العلاقة القائمة بين الطرفين . وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الإتصال الصريح الذى تستخدم أدوات وأساليب القوة فيه بوضوح ، كما قد تتخذ أشكالا إيحائية أو خافتة تتحرك عبرها "رسائل" مختلفة ، إلا أن المهم هنا هو ما يلى :

- أن التأثير لا يسير فى إتجاه واحد طوال الوقت ، فقد تكون الدولة (أ) هى الطرف الفاعل Actor ، وقد تكون الدولة (ب) هى الهدف Target ، أو العكس ، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين ، فإنه معرض لردود أفعال ، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر ، تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة ، كما هو واضح من تطورات مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

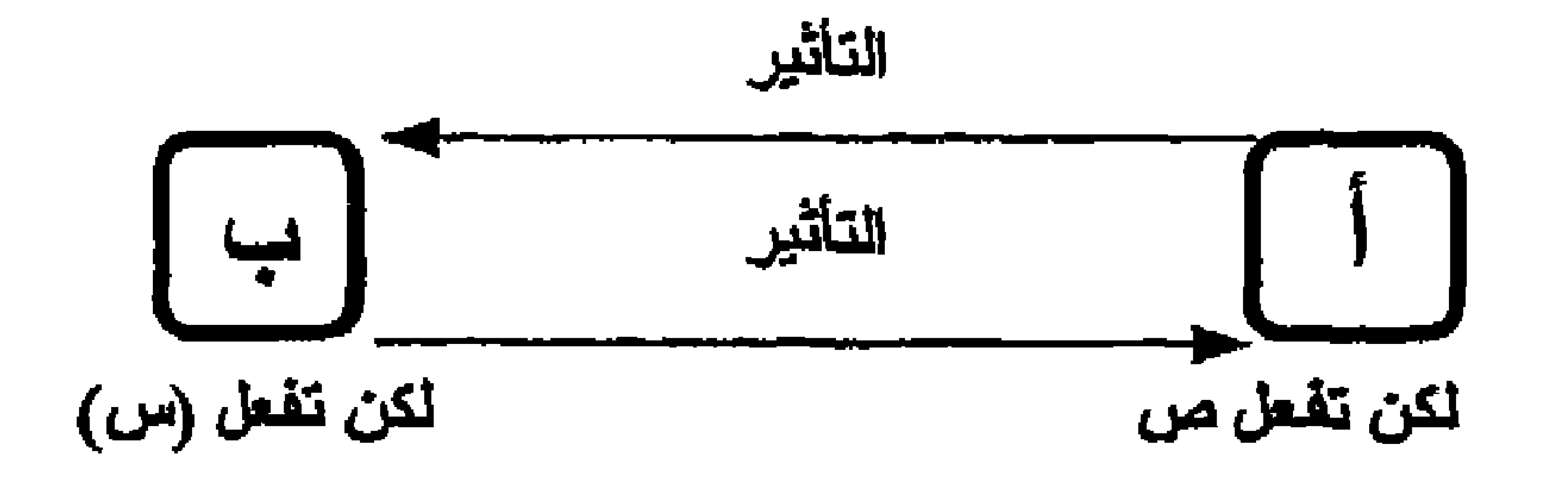
- أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية فى كثير من الحالات ، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية فى العصر الحديث متعددة الأطراف ، على نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد ، وحتى فى إطار بعض أشكال علاقات القوة التى يكون من الواضح أنها ثنائية ، ربما يكون ثمة "طرف ثالث" يتدخل بشكل مؤثر ، كالولايات المتحدة على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى فى إطار الصراع/التسوية بين العرب وإسرائيل .

٣ - أن القوة " نسبية" ، وليست قيمة مطلقة ، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوى أو ضعيف إلا فى إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى ، فتلك المقارنة هى التى تحدد موقعه فى هيكل القوة على المستوى الإقليمى أو الدولى، فالهند قد تكون قوية عسكريا بالنسبة لباكستان ، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة للولايات المتحدة، فالفكرة العامة هى أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير فى سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثر به الآخرون فى سلوكها ، أى عندما تكون (أ) قادرة على دفع (ب) إلى القيام بعمل معين ، أو منعها من القيام دون أن تستطيع (ب) دفع (أ) يفعل / لا يفعل "شيئا مشابها" لما اضطرت إلى القيام أو عدم القيام به، بما يطرحه ذلك

كله من افتراضات بالنسبة لكم ونوع أدوات القوة المملوكة لكل منهما .

ولا تخل مسألة "نسبية القوة" من تعقيدات أيضا ، بفعل تطورات هامة شهدها العصر الحديث ، كعدم توازن عناصر القوة المملوكة للدول، فاليابان قوية اقتصاديا مقارنة بروسيا الاتحادية ، إلا أنها لا تقارن بها عسكريا ، كما أن مسألة امتلاك الأسلحة النووية قد أدت الى انقلابات "غامضة" فى مفاهيم القوة، يضاف إلى ذلك تحولات عناصر القوة تدريجيا نحو "القدرات المعرفية والتكنولوجية" التى يصعب قياسها بعيدا عن تطبيقاتها، أو إدراك ما تتضمنه سياسيا ، وكذلك وجود انقسامات عالمية حادة ، استنادا على " معايير قياسية" ، أصبحت تتيح وصف مجموعات من الدول بأنها متقدمة وأخرى متخلفة ، دون حاجة لإجراء مقارنات مركبة، لكن تظل أهمية نسبية القوة فى أنها تحدد ماهو متاح للتحقيق من جانب كل دولة إزاء الدول الأخرى .

٤ ـ أن نماذج التأثير تتسم بالتعقيد الشديد ، فالقوة "عملية" Process ، تتضمن أكثر من مجرد قدرة الدولة (أ) على التأثير على سلوك الدولة (ب) فى حالة معينة ، إذ أن عملية التأثير لا تتوقف عند رد فعل الدولة (ب) على الفعل الموجه إليها من الدولة الأولى ، خاصة وأن رد الفعل للدولة (ب) المشار إليه قد يكون الإذعان ، بما يتطلب من الدولة (أ) فعل تعاونى ما ، لتدعيم الاتجاه الذى اتخذته (ب) ، أو قد يكون عدم الرضوخ بما يضطر (أ) إلى رد فعل مضاد ، فعادة ما تكون هناك سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التى يختلط فيها الفعل برد الفعل ، بحيث يصبح كل طرف فاعل وهدف فى نفس الوقت ، على نحو ما يوضح الشكل التالى :



إن النموذج الواضح لذلك هو "إنتفاضة الأقصى" التى انفجرت عام ٢٠٠٠ ، فقد قام "إرييل شارون" بدخول المسجد الأقصى ، فرد الفلسطينيون على ذلك باحتجاج عنيف ، لترد القوات الإسرائيلية بعنف عدواني ، مما أدى الى تصاعد العنف الفلسطيني ، أعقبته عمليات إنتقام إسرائيلية ، فردود أفعال فلسطينية ، لتستمر العملية فى طريقها ، مكتسبة عناصر قوة ذاتية بدا أحيانا أنها متحكمة فى سلوك الطرفين .

وعادة ما تطرح كل حالة نموذجا خاصا بها ، كما حدث عام ١٩٥٦ بين مصر وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل ، بدءا من سحب عرض تمويل السد العالى ، مرورا بتأميم قناة السويس ، إلى العدوان الثلاثى ، والمقاومة المصرية ، وكذلك ما شهدته المنطقة عام ١٩٦٧ ، بداية بأزمة مايو التى شهدت أفعال رئيسية (إغلاق مضيق العقبة ، طلب سحب قوات الطوارئ) حتى انفجار الحرب ، لكن المهم أنه فى معظم الأحوال، لا تتوقف عملية التأثير عند حدود الأفعال وردود الأفعال ، وإنما تتسع لتشمل الأفعال التالية وردود الأفعال المضادة) .

٥ ـ أن لكل عملية تأثير "محددات خاصة" تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها فى إطار مجال أو نطاق معين ، وفق قواعد لعبة معينة تحكم كل عملية، وهو عنصر شديد الأهمية فى

فهم معنى القوة سيتم تناوله تفصيلا فى الفصول التالية، فالفيل (المهاجم) يمكنه أن يحطم أى عائق يقف أمامه ، لكنه لا يستطيع التخلص من حشرة تقف على ظهره ، أو حسب تشبيه شائع لا يمكنه إدخال خيط فى ثقب إبرة، بل إن شخصا قوى بدنيا (كأن يكون بطل كمال أجسام على سبيل المثال) يمكنه أن يلقى هزيمة ساحقة فى مباراة ملاكمة أو كاراتيه ضد أشخاص أقل قوة، ناهيك عن مباراة شطرنج أو تنس طاولة ، كما أن القوة المطلوبة لمحاصرة مدينة معينة، أو قصفها ، خلال حرب ، لا تتيح للطرف القائم بالحصار أو القصف نفس درجة (أو كمية) القوة المطلوبة لكسب ولاء سكان تلك المدينة ، ولا يمكن تحويلها ببساطة الى نوعية القوة اللازمة للقيام بالمهمة الأخيرة ، والتطبيقات العملية استراتيجيا لكل ذلك شديدة التنوع .

إن وصف دولة ما - فى سياق تلك النقطة - بأنها قوية ، لا يعنى أنها قادرة على التأثير فى سلوك الآخرين فى كل المجالات ، وبشأن كل القضايا ، أى أنها قادرة على هزيمتهم عسكريا ومنحهم ماليا والسيطرة عليهم ثقافيا وإختراقهم سياسيا ، فكوريا الشمالية يمكنها أن تؤثر فى سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكريا ، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصاديا أو ثقافيا ، كما أن حيازة دولة ما لعنصر قوة محدد لا يعنى أنها قادرة على استخدامه للتأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها ، بما فى ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا العنصر ذاته ، فامتلاك اسرائيل سلاحا نوويا يكسبها حصانة إزاء تهديدات الدول العربية لوجودها ، لكنه لا يمكنها من ردع الاستخدامات "منخفضة الشدة" للقوة المسلحة أو العنف المسلح ضدها ، بما فى ذلك الحروب المحدودة كما حدث فى أكتوبر ١٩٧٣ . ولا تستطيع

دولة - بما فى ذلك الولايات المتحدة المسيطرة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة - أن تخوض عمليات ممارسة تأثير فى كل اتجاه ، على كل المستويات ، فى وقت واحد ، دون أن تخاطر بالتورط فى المشكلات ، أو فقدان الهيبة أو المصداقية ، ثم تدهور القوة .

لكن تظل النقطة الأساسية المرتبطة بمفهوم القوة - والتى ستكون محور تركيز الفصلين التاليين - هى أن تأثير اى دولة فى توجهات أو سلوك الدول الأخرى ، لا يحقق أية نتائج ذات أهمية (إلا إذا كان الآخرون بلهاء) سوى بالاستناد على إمكانيات مادية أو معنوية مختلفة، تتم تعبئة عناصر معينة منها ، كأدوات للتأثير ، سواء بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة ، فى مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها . فمحاولة التأثير أو تصور إمكانية التأثير ، دون إمتلاك قدرات مناسبة، لن تفرز سوى "ظواهر صوتية" ، أو حسب التعبير العامى "جعجعة" ، على غرار صيحة المخمورين فى الأفلام السينمائية القديمة "أنا جدع"، أو قد تؤدى الى تورط الدول فى مشكلات .

وهناك تشبيه شائع يطرح فى كتابات كثيرة بهذا الشأن ، حول رجل غير مسلح يقوم باقتحام بنك ، ويطلب من أحد العاملين إعطائه كل النقود التى بحوزته ، غير أن الموظف يلاحظ أنه غير مسلح ، ولا يشكل أى تهديد ، فيرفض الخضوع لأمره ، وتفشل العملية ، ولا يجد الرجل أمامه سوى الإنسحاب (الهروب) بسرعة قبل أن يجد نفسه في ورطة . لكن نفس الرجل يعود مرة أخرى - بعد فترة - إلى تكرار عمليته باقتحام البنك ، حاملا مسدسا هذه المرة ، ولا يجد الموظف أمامه ، بعد تردد ، خيارا آخر سوى تسليمه النقود فقد استخدم اللص قدرات معينة (السلاح) أدت إلى إجبار الموظف على تغيير سلوكه .

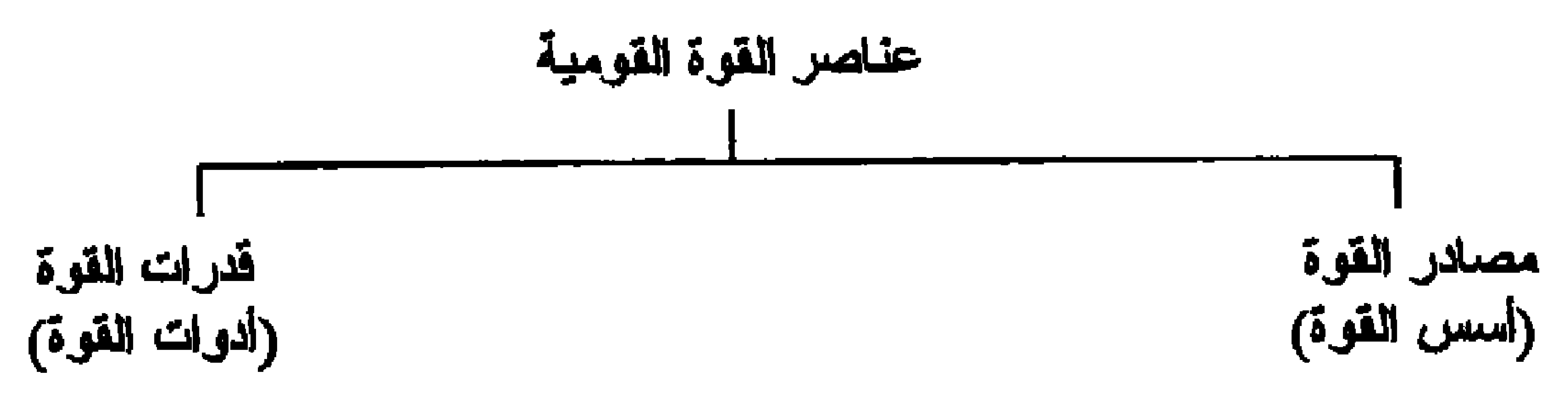
ولقد وصلت أهمية توافر الإمكانيات كعنصر من عناصر مفهوم القوة الى حد تبلور تيار بين محللى القوة يطرح تعريفا آخر للقوة لا يستند على كونها عملية تأثير فى الإرادات ، وإنما "رمز لامتلاك القدرات" ، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد ـ قدرات) معينة يصبح قويا ، ومن لا يمتلكها لا يعد كذلك ، على نمط ماهو متصور فى "الذهن العام" بشأن القوة ، خاصة وأن الإمكانيات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها ، بخلاف "التأثيرات" التى تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة ، ورغم أن التعريفات القائمة على إمتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة ، لأنها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهر القوة ، كما أنها تطرح إشكاليات أعقد بكثير مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير ، إلا أن أى تعريف للقوة لا يتجاوز أبدا مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة ـ التى تضاف إلى الأفعال وردود الأفعال ـ هو امتلاك القدرات التى تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعالة .

الفصل الثانى

أسس القـــــــــــوة

إن القوة ـ كما أوضحت تعريفاتها ـ ليست التأثير ، وإنما القدرة على التـأثير . وتستند هذه القدرة على امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص ، موارد ، قدرات ، مؤسسات) معينة تشكل مقومات القوة القومية Elements of National Power التى تمكنها من التـأثير علـى سلوكيات الـدول الأخـرى فـى الاتجاهـات التـى تحقـق مصالحـها، كالمسـاحة الجغرافيـة ، وعـدد السـكان ، والمـوارد الطبيعيـة ، والقدرات الإقتصاديـة ، والقـوة العسـكرية ، والبنيـة التكنولوجية ، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية ، والحالـة المعنوية للشعب ، وغيرها .

لكن ، على الرغم من أن هذه الإمكانيات المتداخلة تشكل فـى مجموعها عوامل القوة الشـاملة لأى دولـة ، فـإن هنـاك اختلافـات أساسية فيما بينها ، ترتبط باعتبارات عملية ، تتصل بـالقدرة علـى استخدامها فى عملية التأثير ، خاصة خلال المواقف التى يتعرض فيها أمن الدولة أو مصالحـها الحيويـة لتـهديدات أو ضغـوط حـادة من الخـارج . واستنادا على تلك الاختلافات ، يتم التمييز فى تحليل مقومات قوة أى دولة ـ أى الإمكانيات العامـة التـى تستخدمها فـى عملية التأثير ـ بين مستويين (يوضحهما الشكل التالى) هما :



الأول : مصادر القوة Power Resources ، وهى عناصر القوة التى تمثل موارد عامة ، يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة تستخدم فى التأثير ، مثل الموقع الجغرافى ، وعدد السكان ، والموارد الإقتصادية ، والقاعدة الصناعية ، والإمكانات العلمية - التكنولوجية ، والقيم الثقافية . " فالسكان" - على سبيل المثال- لا يستخدمون مباشرة فى الحروب ، وإنما العناصر المنظمة القادرة على حمل السلاح منهم ، والتى تسمى عادة "جيشا" . وتمثل هذه المصادر عموما أسس لقوة الدولة .

الثانى : قدرات القوة Power Capabilities ، وهى عناصر القوة التى تمثل قدرات محددة يمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة فى عملية ممارسة التأثير على المدى القصير ، كالقوات المسلحة ، والإحتياطيات النقدية ، والأدوات الدبلوماسية ، وأجهزة الاستخبارات ، فالجيوش عادة ما تكون فى وضع استعداد لاستخدام القوة المسلحة فى أى وقت تتعرض فيه الدول للتهديد . وتمثل هذه القدرات عموما (والتى سيتم تناولها فى الفصل التالى) أدوات لقوة الدولة.

وبداية ، فإنه فيما يتصل بأسس القوة (التى يركز عليها هذا الفصل) ، تبدو الصورة معقدة إلى حد كبير . فعلى الرغم من أنه يصعب استخدامها فى ممارسة التأثير بشكل مباشر على المدى القصير ، كقاعدة ، توجد بعض الإستثناءات بشأنها ، إلا أنها تعتبر ذات أهمية قصوى لقوة الدولة بصفة عامة ، لعدة اعتبارات، أهمها ما يلى :

١ - أنها تمثل العامل الأساسى فى تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمى . فعلى الرغم من الدور الحيوى الذى تلعبه

القدرات المحددة (العسكرية ، المالية .. الخ) فى تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام السياسى الدولى ، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة يحد من تأثيراتها على هذا المستوى . فتصنيف دول العالم الى "قوى عظمى" ، وقوة كبرى"، ودول متوسطة القوة (قوى اقليمية كبيرة) ، ودول صغيرة ، يرتكز عادة على أسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبيا . فإنهيار أسس قوة الإتحاد السوفيتى هبط بالدولة الوريثة (روسيا الإتحادية) من مصاف القوى العظمى الى مواقع الدول الكبرى رغم امتلاكها قوة عسكرية تعادل القوة العسكرية الأمريكية . وامتلاك كل من الهند وباكستان لأسلحة نووية ، لم يحولهما من دول متوسطة القوة إلى قوى كبرى ، وحيازة بعض دول جنوب شرق آسيا ، أو الخليج العربى قدرات إقتصادية أو مالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها فى هيكل القوة العالمى .

٢ - أن طبيعة (كم وكيف) الموارد المتوافرة لأى دولة هى التى تحدد طبيعة "القدرات" التى يمكنها امتلاكها ، أو بعبارة أخرى نوعية أدوات القوة المتاحة لها ، لكى تستخدمها فى إدارة علاقاتها مع الآخرين ، فدول مثل السلفادور أو موريتانيا ، التى تمتلك إمكانيات محدودة ، أو غير متطورة بدرجة معينة ، لا يمكنها - حتى لو أرادت - أن تنتج أسلحة نووية تؤثر بها فى الآخرين ، أو أن تكون لديها شبكة إعلامية تغطى العالم ، أو أن تبعثر عدة ملايين من الدولارات سنويا كمعونات خارجية لسبب أو آخر ، بعكس دول أخرى كفرنسا أو بريطانيا ، تمتلك إمكانيات كبيرة تتيح لها بناء جيوش قوية ، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات

تأثير ، وإن كان توافر الموارد لا يتيح "أوتوماتيكيا" امتلاك القدرات ، وهناك محددات مختلفة تحيط بذلك . فالعلاقة هنا غير مباشرة ، لكنها واضحة .

٣ - أن تأثيرات أسس القوة على "علاقات القوة" بين أى طرفين قد تكون حاسمة على المدى الطويل ، بشروط معينة ترتبط بالكيفية التى يتم " توظيفها" بها . فقد كانت القوات الألمانية قد تمكنت عام ١٩٤٢ ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من إلحاق الهزيمة بالقوات الروسية ، والتوغل فى أراضى روسيا، إلا أن اتساع وعمق مساحة روسيا ، ومناخها قارس البرودة ، قد أدى الى إرهاق القوات الألمانية ، التى اضطرت للانسحاب تحت وطأة الضربات غير النظامية للقوات الروسية ، كما كانت اليابان قد قامت بعملية مفاجئة ضد الولايات المتحدة عام ١٩٤١، حطمت فيها الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور ، بحيث تمكنت من السيطرة الكاملة فى منطقة الهادى ، واضطرت القوات الأمريكية إلى إخلاء الفلبين ، لكن خلال سنوات قليلة ، تمكنت الولايات المتحدة من إعادة بناء قوتها العسكرية ، لتقوم باجتياح القوات اليابانية فى آسيا - الهادى ، وهزيمة اليابان واحتلالها عام ١٩٤٥ .

إضافة إلى كل ذلك ، فإن بعض موارد القوة يمكن أن تستخدم مباشرة فى التأثير على سلوك الأطراف الأخرى " كقدرات قوة" ، والمثال الشهير على ذلك هو استخدام الدول العربية للبترول " كسلاح" ، يحظر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فى ظل ملامح معينة لأسواق البترول ومصادر الطاقة خلال السبعينات ، كما أن الدول يمكن أن تستخدم

إمكانياتها المالية مباشرة فى منح المساعدات الإقتصادية للدول الأخرى ، فبعض الموارد الاقتصادية / المالية تمثل "أسس قوة" و" أدوات قوة" فى الوقت نفسه .

فى هذا السياق ، فإن محاولة الحصر الدقيق للعناصر التى تشكل أسس القوة لأية دولة تبدو أحيانا وكأنها "مهمة مستحيلة" . فالدول تتكون من أرض وشعب وحكومة ، ثم عنصر "السيادة" التى يفترض على أساسه قدرة الدولة على السيطرة على ثرواتها ومواردها ، وتعبئتها فى الاتجاهات التى تحقق مصالحها دون مؤثرات خارجية هيكلية . وتتشكل أسس القوة القومية للدولة استنادا على تفاعل تلك العناصر الرئيسية الثلاثة (الأرض ، الشعب ، الحكومة) ، وهى العناصر التى تحدد - مبدئيا - حجم الدولة من حيث الصغر والكبر . فهناك دول صغيرة الحجم كغانا وسويسرا ، ودول كبيرة الحجم كالولايات المتحدة والهند ، بصرف النظر عن مستوى تقدم (تحديث) كل دولة، إلا أن لكل عنصر تعقيداته الخاصة ، التى يمكن الإشارة إليها كالتالى :

أولا : الأرض:

ويعبر عنها عادة "بالعامل الجغرافى" الذى اعتبر من جانب الإستراتيجيين الأوائل أهم عوامل قوة الدول ، فى ظل ظروف عصورهم بالطبع ، ويشتمل العامل الجغرافى على عدة عناصر أساسية ذات أهمية واضحة بين كل عناصر (أو موارد) قوة أى دولة ، منها:

١ - **الموقع الجغرافى** . فهناك دول تحتل مواقع استراتيجية متميزة على خريطة العالم مثل مصر ، بينما تقع دول أخرى فى

مناطق متطرفة معزولة كأيسلندا ، أو حبيسة كتشاد . وتبعا للمقولات السائدة فإن مواقع الدول (مثل مواقع العقارات أو الشقق) تمثل عنصر قوة أساسى فى تقييم "وزنها" (ثمنها) ، خاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسية كقناة السويس ، أو باب المندب ، أو الدردنيل . ويرتبط بذلك أيضا موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات ، والذى يحدد طول سواحلها ومنافذها البحرية التى تتيح لها انفتاحا على العالم وثروات بحرية إضافية ، وكذلك موقعها الفلكى على خطوط "الطول" و"العرض" ، الذى يؤثر على مناخ الدولة الذى سادت بشأنه نظرية مثيرة فى الماضى تربط بين المناخ الحار والتخلف، وبين المناخ البارد والتقدم . يضاف الى ذلك شكل وطبيعة حدود الدولة وعدد وخصائص الدول المجاورة لها، وهو عنصر يؤثر بشدة فى سياساتها وأمنها.

٢ - **المساحة الجغرافية** ، فهناك دول مترامية المساحة كروسيا الإتحادية والبرازيل ، ودول صغيرة المساحة كالبحرين وبلجيكا. وتفترض التحليلات التقليدية أن اتساع المساحة يعنى قدرة الدولة على استيعاب أعداد أكبر من السكان ، مع تزايد احتمالات وجود الثروات الطبيعية، وتمتع الدولة بعمق استراتيجى طبيعى ، بما يدعم قوتها ، لكن ذلك ليس حتميا فى كل الأحوال ، فوقوع كندا فى مناطق باردة يقلص من أهمية مساحتها ، وقد تتمتع دول صغيرة بموارد كبيرة كالكويت . كما أن شكل الدولة من حيث التضاريس الطبيعية (جبلية ، سهلية) ، أو الحدود الخارجية ، أو كونها جزرا أو أقاليم قارية ، يؤثر بشدة على أهمية المساحة ، ويطرح تداعيات معقدة بالنسب لقوة الدولة .

٣ - الموارد الاقتصادية . فإقليم (أرض) الدولة يشمل ما تحت الأرض من موارد إقتصادية طبيعية ، كمصادر الطاقة (البترول ، الفحم ، الغاز ، المواد النووية) ، أو ثروات معدنية (كالحديد ، والقصدير ، والذهب) ، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية (كالقمح) أو الموارد الزراعية (كالقطن). ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية فى البحار والمحيطات ، وإمتداداتها تحت البحر (الجروف القارية) . وتتمثل أهمية الموارد الإقتصادية فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج (مورد + قدرة) ، كما أنها تمثل الأساس المادى للنمو الإقتصادى، والتبادل التجارى فى إطار الإقتصاد الدولى . وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك أو عدم إمتلاك مثل هذه الثروات ، وتأثيراتها على قوتها فى حالة وجودها أو عدم وجودها .

ثانيا : الشعب:

ويعبر عنه عادة بالعامل الديموجرافى (أو البشرى) ، أو السكان ، الذى يمثل وزنا جوهريا بين أسس قوة الدولة ، إذ أنه يتيح لها قوة العمل اللازمة لإدارة شئونها ، وتطوير اقتصادها ، كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة لإمداد القوات المسلحة باحتياجاتها من الأفراد، وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه، وإرادته القومية، أدوارا مباشرة كأدوات قوة تؤثر فى الشعوب الأخرى. لكن ذلك كله يتم فى ظل تباينات شديدة فى تقييم العلاقة بين العامل البشرى وقوة الدولة، بفعل المتغيرات الوسيطة لتلك العلاقة. ويشتمل هذا العامل ، على عناصر فرعية عديدة، أهمها :

١ ـ **عدد السكان** ، وهو العامل الأكثر بروزا ضمن عناصر القوة البشرية . فهناك دول يزيد تعدادها عن مليار نسمة كالصين والهند ، ودول تعانى من نقص حاد فى عدد السكان ، كدولة الإمارات العربية المتحدة ، مع تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى ، بين حالات ينمو سكانها بأسرع من قدرتها على الإستيعاب، وأخرى تتوازى فيها أعداد المواليد مع معدلات الوفيات، وفى بعض الحالات المثيرة يتجه عدد السكان الى النقصان . وتتضح معالم هذا المؤشر أكثر بإضافة " كثافة السكان" إليه ، أى نسبة عدد السكان الى مساحة الدولة القابلة للحياة فيها، وتكمن أهمية ذلك فى أنه يوضح حجم الضغط على الموارد ، وشكل (نمط) الحياة فى الدولة ، وتشكل دول مثل بنجلاديش والهند والسويد والدانمارك حالات صارخة لتفاوتات الكثافة، وإشكالياتها المختلفة . وتبعا للمقولات التقليدية ـ التى تقلصت أهميتها فى العصر الحديث ـ فإنه كلما زاد حجم السكان (وقلت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة عموما .

٢ ـ **توزيع السكان** ، وهو عنصر رئيسى تتحدد بناء عليه (بمفهومه الواسع) القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسى للدولة . ويتضمن عددا لا حصر له من المؤشرات منها التوزيع العمرى للسكان ، الذى يبين " قوة العمل" و"الوعاء التجنيدى" فى الدولة ، ومعدلات الإعالة الإقتصادية فى المجتمع ، ويشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة . ومؤشر التوزيع الجغرافى للسكان على أقاليم ، أو مدن وأرياف ، الدولة ، الذى يبين مستويات التحضر ، وأوضاع المدن، وتحركات السكان . ومؤشر التنوع العرقى ـ الدينى لسكان الدولة، فوجود مشكلات

عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الإجتماعى ، وقد يعرض الدول لمشكلات حادة ، كما هو قائم فى العراق ، أو الجزائر ، أو السودان ، أو رواندا وبوروندى ، أو "منطقة البلقان"، أو إندونيسيا ، أوبريطانيا وكندا ، يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة ، من تعليم وصحة وخدمات ، فهى التى توضح حالة السكان فى الدولة .

إن الربط بين عدد السكان وقوة الدولة ، ربط مجرد، كما هو واضح لا يفيد الكثير ، والتأثير المحتمل للعامل السكانى كمورد قوة فعال ، يرتبط باعتبارات معقدة (أهمها مستوى التنمية البشرية) إلى درجة يصعب معها إصدار أحكام محددة ، بعيدا عن ظروف كل دولة ، أو مجموعة من الدول المتشابهة ، على حدة .

ثالثا : الحكومة :

ويرتبط هذا العامل بالإطار السياسى المؤسسى الذى تتفاعل فيه أسس (موارد) القوة الأخرى للدولة ، على نحو يمكن أن يفرز أو لا يفرز قدرات (أدوات) قوة مؤثرة، إذ أنه هو الذى يخلق "النظام" System الذى يمكن فى إطاره تحويل الموارد إلى قدرات، أو إهدار الموارد المادية والبشرية وتبديدها . فدولة مثل روسيا الإتحادية تمتلك أسس قوة هائلة (مساحة ، سكان ، موارد ، خبرات ، ثقافة) تمكنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة ، إلا أن سلبيات النظام السياسى قد أدت إلى تحولها لدولة تعانى من مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية ، والثقافية ، والأمنية) من أدوات قوة

تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية ، لتحقيق مصالح الدولة .

وقد قدمت دراسات تحليل القوة مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسى ، سواء أكان يتم النظر إليها ، كمتغيرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة ، أو كعناصر قدرة مستقلة تضاف (كأدوات) إلى إمكانيات الدولة . لكن يمكن الاقتصار على رصد ما يلى :

أ - **استقرار النظم السياسية** ، فهناك نظم سياسية غير مستقرة، بمستويات أدت إلي انهيار هيكل السلطة المركزية ، وتفكك الدولة فى بعض الأحيان (يوغوسلافيا ، الصومال) ، أو تفجر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان) ، ونظم سياسية تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة دون مشكلات قائمة أو محتملة ، وتتيح إتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة ، كمعظم النظم السياسية فى أوروبا الغربية .

ب - **أداء النظم السياسية** . ويرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسى فى إدارة شئون الدولة ، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، بدءا بجمع الضرائب ، مرورا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة ، وصولا الى إدارة السياسة الخارجية ، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان تمكنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية ، والحالات العكسية تشمل معظم دول جنوب العالم .

وتركز تحليلات عديدة على عنصر تعتبره شديد الأهمية ، هو "التأييد الشعبى للنظام " الذى يمثل سبب ونتيجة (مع اختلاف النسب) فى علاقته بالاستقرار والأداء السياسيين، ويمثل كذلك مورد قوة فى الوقت نفسه ، فالنظم السياسية بدون غطاء شعبى تصبح فى مهب الريح .

وهكذا، فإن موارد القوة تمثل عنصرا رئيسيا للقوة القومية ، لكن مشكلتها هى أن تأثيراتها لا تسير فى اتجاه واحد ، كما أن تحولها إلى أدوات قوة يتوقف على عوامل مختلفة ، وبالتالى فإنها تمثل فى الغالب قاعدة لقوة الدولة ، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن استنادا عليه تحويل "القوة الكامنة" ـ بدرجة أكبر أو أقل ـ إلي "قوة فعلية" ، إضافة إلى ما تقدمه أحيانا من تفسيرات جزئية لعملية التأثير فى حالات عديدة .

الفصل الثالث

أدوات القـــــــوة

إن امتلاك القدرات Power Capabilities هو "الحقيقة الأساسية" فى ممارسة القوة . فكل الدول ترغب فى أن تؤثر على الدول المحيطة بها ، أو ذات العلاقة بمصالحها ، على نحو يحافظ على أمنها ، ويطور اقتصادها ، ويدعم مكانتها ، مع ضمان استمرار ذلك فى المستقبل، لكن تلك الأهداف ستظل مجرد "رغبات" إذا لم تترافق مع وسائل أو أدوات يمكن من خلالها تحويلها إلى واقع . فالوسائل - مثل المال بالنسبة للأفراد على سبيل المثال - هى التى تحدد "القوة الشرائية" لكل دولة مما هو متوافر فى السوق العالمية من سلع وخدمات ، أى حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة ، وقد عبر جوزيف ستالين (الزعيم الشهير للإتحاد السوفيتى الأسبق) ببرود شديد ، عن هذا المعنى ، ذات مرة ، عندما استبعد رأى "البابا" فى إحدى المشكلات المطروحة ، قائلا " كم فرقة (عسكرية) لديه؟ " ، على الرغم مما تمثله تلك العبارة من سوء إدراك لقوة وسائل التأثير المعنوى .

فى هذا الإطار ، تمتلك كل دولة فى العالم تقريبا مجموعة من وسائل القوة ، التى تتراوح بين أدوات "رمزية" تتشكل من عناصر محدودة الحجم والمهام ، ومؤسسات ضخمة ذات أذرع أخطبوطية تزيد ميزانياتها أحيانا عن الدخل القومى لدول أخرى بكاملها ، أهمها ما يلى :

١ - القوة العسكرية :

وتعتبرها معظم التحليلات العنصر الأكثر أهمية ضمن مكونات القوة القومية ، نظرا لخطورة الدور الذى تقوم به ، وطبيعة المهام الموكولة إليها ، وعنف التأثيرات الناتجة عن استخدامها ، ففشل القوة الإقتصادية لدولة ما قد يؤدى إلى الفقر ، بينما قد يعنى فشل القوة العسكرية لها الموت . وتشمل القوة العسكرية لأى دولة بصفة رئيسية قواتها المسلحة Armed Forces بأفرعها (البرية ، الجوية ، البحرية) وتسليحها (التقليدى، فوق التقليدى، النووى) وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها ، إضافة إلى "العلاقات الدفاعية" التى تربط الدولة بالدول الأخرى ، بما تشمله من تعاون عسكرى أو تحالفات عسكرية ، ثم عنصر عسكرى فرعى مهم هو الصناعات الحربية التى توفر للجيوش الأسلحة والذخائر والقدرة على الحصول عليها وقت الحاجة ، وتطويرها فى المستقبل ، كما تشكل فى الوقت ذاته "مورد قوة" يمكن أن يدعم أسس اقتصادها ودفاعها على مستويات أخرى .

٢ - القدرة الإقتصادية :

وهى أداة متشعبة الجوانب تمثل أحد أهم الوسائل متصاعدة الأهمية للقوة القومية للدول ، إضافة الى كونها - كما سبقت الإشارة - مورد قوة . وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة بتصدير واستيراد (تجارة) السلع والخدمات ، وتبادل الثروة والمعاملات المالية ، ومنح المساعدات الإقتصادية، وأدوات الحماية التجارية ، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية ، ومنح أفضليات تجارية (كوضع الدولة الأولى بالرعاية) ،

وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فى الخارج ، وكافة أشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الإقتصادية، والتعاون الإقليمى. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب ، وإنما ـ أحيانا ـ أمن الدول .

٣ - الأدوات الدبلوماسية :

وهى أدوات تقليدية قديمة استخدمت بأشكال شديدة التعقيد فى إدارة علاقات الدول ، وتطورت مع الوقت لتتضمن أنماطا عديدة من أشكال التأثير ، استنادا على شبكة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التى لا تضم دبلوماسيين فقط ، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات ، يعملون فى إطار أدوات القوى الأخرى . فلم تعد الدبلوماسية ترتبط فقط بالمراسم أو "الترتيبات" أو توصيل الرسائل ، وإجراء الاتصالات ، وتنظيم أوضاع المواطنين فى الخارج ، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف ، والتنسيق السياسى ، وإجراء المفاوضات ، وعقد المعاهدات ، والتوصل إلى " تفاهمات "، فقد أصبحت الدبلوماسية إطارا لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين فى المؤتمرات والمنظمات ، على نحو يصعب حصر حدوده .

٤ - الأدوات الاستخباراتية :

وترتبط فى الأساس بعمليات جمع وتقييم المعلومات الخاصة بقدرات ونوايا وخطط وتحركات الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمصالح الدولة ، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات

مستخدمة وسائل الاستطلاع والتصنت والجواسيس، بالتوازى مع مهام مكافحة المحاولات التى تقوم بها الأطراف الأخرى لنفس الأغراض ضد الدولة المعنية.

إلا أن مهام أجهزة الإستخبارات كانت دائما أوسع من مجرد جمع وتقييم المعلومات، أو الدفاع ضد محاولات " التجسس المضاد"، إذ أنها عادة ما تقوم بالأعمال التى اصطلح على تسميتها فى العلاقات الدولية تقليديا بالنشاطات السرية ، التى تصل بالنسبة لبعض الدول الى تنفيذ أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص فى دول أخرى ، وعقد صفقات أمنية وسياسية، وكافة المهام الأخرى ذات الحساسيات الخاصة ، وقد اتسع نطاق اهتمامات تلك الأجهزة فى السنوات الأخيرة ليتطرق الى مجالات عمل جديدة كالإقتصاد والتكنولوجيا ، وأصبحت أوضاعها أكثر شفافية .

٥ - الأدوات الرمزية :

وترتبط هذه النوعية من القدرات بمجموعة من الأدوات التى تهدف إلى التأثير فى "أفكار" الأطراف الأخرى (قوة الفكر) ، وتشمل وسائل الإعلام / الدعاية التى تصاعدت تأثيراتها بشدة فى عصر الأقمار الصناعية ، على غرار ماهو قائم فى المنطقة العربية بشأن القنوات الفضائية ، وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجهة الى التأثير فى أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين فى الدول الأخرى ، بهدف تسويق توجهات معنية ، أو الدفع فى اتجاه تأييد أو رفض وضع معين ، فقد أصبح

الإعلام قوة ، خاصة مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأى العام فى التوجهات السياسية للدول .

أما الأدوات الأيديولوجية "الرمزية" ، فإنها تهدف الى نشر تصور مثالى شامل لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع فى المستقبل ، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة فى المدى الطويل ، كمحاولات الترويج للشيوعية فى فترة الحرب الباردة ، أو لما يسمى "النمط الأمريكى للحياة"، أو القيم الغربية، وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية فى أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافى والتراث القومى فى التأثير على الشعوب الأخرى ، عبر الأفلام السينمائية أو المعارض الثقافية أو المهرجانات الدولية ، وإن كان ثمة نقاش واسع حول هذه القضايا كلها ، فى ظل توجه لإعادة النظر فى المقولات التقليدية (على غرار ما قيل طويلا حول الغزو الثقافى) المتصلة بها ، فى إطار العولمة .

ولا يتوقف الأمر على هذه الأدوات الرئيسية ، فهناك وسائل أخرى متعددة ، تدير من خلالها الدول ، فى إطار سياسة منظمة أو أعمال تلقائية ، عملية التأثير ، منها :

أ - أدوات السياسة الداخلية ، فالتأييد الداخلى لأى نظام سياسى يمثل أحد أهم عناصر تأثيراته الخارجية. لذا توظف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه ، كما يمكن أن توظف النظم أدواتها التشريعية والتنظيمية و"أوضاعها السياسية" فى التعاملات الخارجية .

ب - الأدوات العلمية - التكنولوجية ، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية ، والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير ، كبرامج التبادل العلمى ، والمساعدة الفنية ،

وبراءات الاختراعات ، وبرامج استكشاف الفضاء ، بأساليب مختلفة .

المهم فى ذلك ، أن هناك تقييمات مختلفة لأهمية كل أداة من الأدوات السابقة ، فمحللى المدرسة الواقعية يرون أن القوة العسكرية تمثل الأداة الرئيسية لقوة الدولة ، وينظرون إلى كل أدوات القوة القومية الأخرى (كالقدرات الإقتصادية ، أو الأدوات الدبلوماسية) - بل وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية - من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أى بالقدر الذى يمكن تحويلها بها أو عدم تحويلها إلى قوة عسكرية .

لكن مع ذلك ، فإن ثمة تيارا يشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الإقتصادية فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وتيار آخر متصاعد الأهمية يركز على تحول القوة من الاقتصاد (وريث القوة العسكرية) إلى المعرفة بأبعادها الثقافية - العلمية / التكنولوجية ، وتستند مثل هذه التيارات إلى مؤشرات مختلفة ذات أهمية بالفعل ، إلا أنها قد تثبت فى واقع الأمر أن أهمية القدرات الإقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية ، أو ربما تتفوق عليها فى مجالات معينة ، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلص .

وعلى أى حال ، فإنه أيا كانت أهمية أداة معينة " نظريا ، فإن امتلاك الدولة لها عمليا يرتبط - كما سلفت الإشارة - بحجم ونوعية "موارد القوة" المتوافرة لكل دولة ، فموارد الولايات المتحدة تسمح لها بامتلاك " مؤسسة عسكرية " كالديناصور ، وصل متوسط النفقات (الدفاعية) المخصصة لها سنويا خلال التسعينات إلى ٢٨٥ مليار دولار ، وهو رقم يزيد عما تنفقه كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء

وأمريكا اللاتينية (قارة أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبى والمكسيك) ، وكذلك كندا ، ودول جنوب شرق آسيا واستراليا مجتمعة (٢٤٥ مليار دولار) سنويا على جيوشها ، فهناك تفاوت واسع النطاق بين أحجام ونوعيات أدوات قوة الدول، تبعا لموارد كل دولة .

وفى الواقع ، فإن الولايات المتحدة حالة مضللة ، فكل دول العالم تقريبا تواجه العنصر الرئيسى من المشكلة الاقتصادية الأزلية ، وهو محدودية الموارد ، وبالتالى تجد نفسها فى مواجهة معضلة تخصيص الموارد فى اتجاه أو آخر . وتطرح هذه المسألة أحيانا فى إطار معادلات ثنائية العناصر ، كالإشارة إلى مشكلة الاختيار بين إمتلاك الدبابات (القوة العسكرية) أو حيازة الذهب (الموارد الإقتصادية) Tanks or Gold ، بما يثيره ذلك من إشكاليات ، فالدبابات أداة قوية فى تأثيراتها على المدى المباشر ، ويمثل عدم امتلاكها مصدر تهديد لأمن الدول ، بينما يعتبر الذهب أيضا موضع احترام عبر الزمن ، وقد تكون تأثيراته أقل ، فلن يمكنه ايقاف التهديدات على المدى القصير ، وقد تستولى الدبابات عليه (كما تثير حالة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠) ، إلا أنه يمكن تحويله على المدى الطويل إلى دبابات ، بينما لا يمكن تحويل الدبابات الى ذهب ببساطة . لكن على الرغم مما لمثل هذه التمارين الذهنية من انعكاسات عملية ، فإن كل دولة تحدد أولويات متدرجة فى أهميتها تبعا لظروفها الخاصة ، فى ظل عمليات مساومة داخلية حادة بين جماعات المصالح المختلفة عند إقرار الميزانية القومية.

إن ما هو معتاد هو أن كل دولة تمتلك عددا من " قدرات القوة" التى تتيحها لها مواردها ، فى ظل تعريف نخبتها السياسية

لمصالحها وأهدافها القومية ، فموارد قطر على سبيل المثال لا تتيح لها إمتلاك قوة عسكرية ذات أهمية ، لكنها تتيح لها امتلاك قناة فضائية (أداة إعلامية) مؤثرة . وتقوم الدول - فى هذا الإطار - بتوظيف الأدوات المتاحة لها ، بأساليب مختلفة (كالضغط العسكرى ، والاتصالات الدبلوماسية ، والحصار الاقتصادى) فى وقت واحد ، لتحقيق أهدافها ، تبعا لأبعاد كل حالة . وقد أثبتت بعض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هى بصفة عامة ، أكثر أدوات التأثير الخارجى استخداما من جانب الدول ، تتلوها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التى ينظر إليها غالبا على أنها "الملاذ الأخير" .

لكن تعقيدات لجوء الدول إلى استخدام قدرات قوتها المختلفة لا تقف عند هذا الحد ، فقد أثبتت خبرة بعض فترات التاريخ ، بالنسبة لبعض الحالات، ما يلى :

أ - أن بعض الدول قد تتجه الى توظيف بعض أدوات القوة القومية أكثر من غيرها ، إذ أشارت بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من أكثر الدول استخداما للأدوات العسكرية ، وأن الصين وكوبا (على سبيل المثال) من أكثر الدول استخداما للأدوات الدعائية خلال مرحلة الحرب الباردة ، وعادة ما يؤدى تكرارية استخدام أداة معينة إلى تشكيل صورة معينة حول سياسة الدولة التى تقوم بذلك ، كأن يشار إلى أنها تتبع " سياسة قوة " .

ب - أن توافر أداة قوة معينة لدى الدولة قد يغرى باستخدامها - أو بتكرارية اللجوء لاستخدامها - ضد الأطراف الأخرى . فالدول التى تمتلك جيوش كبيرة (فى ظل موازين قوى تتيح لها حرية حركة بالطبع) تميل الى استسهال التهديد باستخدامها فى التعامل

مع مشاكلها ، فى حالة ما إذا كانت هناك إمكانية (ولو ضئيلة) لتأثر التفاعلات المتصلة بتلك المشكلة بذلك ، كما كانت كوريا الشمالية والعراق تفعلان إزاء الدول المجاورة .

ومن المؤكد أن هناك علاقة بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على التأثير فى سلوك الآخرين ، لكن مثل كل عمليات ممارسة القوة ، قد لا يكون وجود القدرات كافيا وحده للتمكن من التأثير على الآخرين ، فهناك عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك ، أهمها ـ بالإضافة الى قابلية أداة القوة ذاتها للاستخدام عمليا ـ ما يلى :

١ ــ الإرادة + الكفاءة لدى الطرف الفاعل فى استخدام أدوات القوة فى إطار المحددات المعقدة المحيطة بعملية التأثير ، وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين . ففى أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل فى التأثير بصلابة / ليونة الإرادة ، أو توافر / عدم توافر الكفاءة ، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة .

٢ ـ إدراك الطرف الآخر لوجود عناصر القوة المحددة (المعبأة) لدى الدولة ، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة متصورة بشأن استخدامها . فقد تتجاهل / أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ، مما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها ، فإدراك القوة يكون أحيانا بنفس درجة أهمية وجودها .

ولا يعنى ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثرة ، أو أنه يمكن الشك فى ذلك ، لكنه يعنى أن هناك محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير ، وتؤثر فى نتائجها النهائية ، فامتلاك أدوات القوة لا يكفى وحده لتحقيق الأهداف ، ولكن بدون امتلاك تلك الادوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة .

الفصل الرابع

قيـــاس الـــقـــوة

توجد عبارة ذات رنين خاص ذكرها المفكر الصينى القديم "صن تزو" ، وتم تناقلها عبر الزمن بصياغات مختلفة ، هى" إعرف عدوك إعرف نفسك : فى مائة معركة لن تكون أبدا فى مأزق"، وهى عبارة مركبة رغم ما تتسم به شكليا من بساطة ، فقد لا تكون معرفة العدو كافية ، إذ لابد أيضا من معرفة الذات ، الوجه الآخر لنفس العملة. ولكن مشكلتها الحقيقية ترتبط بالكيفية التى يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانيات (ناهيك عن نوايا) الطرف الآخر ، أو ما يمتلكه الطرف المعنى ذاته من إمكانيات ، على نحو يتيح تصور ما يمكن أن يحدث فى "اللقاءات الفعلية" ، أو بعبارة أخرى : قياس القوة .

لقد ساد اتجاه مؤثر فى تحليلات القوة يؤكد أن من الممكن تقدير قوة دولة ما ، بأبعادها المختلفة ، وتوقع ما يمكن أن تقوم أو لا تقوم به تجاه الآخرين بتقييم أو قياس أوزان عناصر (موارد + موارد / قدرات + قدرات) قوتها القومية ، طالما أن قوة الدولة تستند على إمكانياتها فى الغالب ، واتسع نطاق استخدام هذه التقديرات فى أبحاث الاستراتيجية الشاملة وتخطيط الأمن القومى، كأسلوب يتيح تحليل طبيعة موازين القوة القائمة بين الأطراف المختلفة ، والتى يمكن على أساسها استنتاج المسارات المحتملة لعملية التأثير .

إن الأصل فى تقييم قوة الدول هو يقينا "اللقاءات الفعلية" أو الميدانية بينها على الأرض ، على غرار ما يحدث فى مباريات الدورى العام لكرة القدم ، حيث تسفر المباريات المتتالية عن

نتائج محددة (فوز ، تعادل ، هزيمة) ، ونقاط مختلفة تعبر عن وزن كل نتيجة ، بما يتيح تحديد قوة الفرق المشاركة فى اللعبة . لكن لأن الحروب أو "الاختبارات القوة" الحادة ليست مباريات ، وعادة مالا تتكرر كثيرا (إلا فى مناطق غير مستقرة كالشرق الأوسط) ، وبالتالى لا توجد دائما إمكانية لإدراك القوة الحقيقية للدول ، فإن ذلك يستبدل بالاستناد على أسس افتراضية - على غرار نتائج اللقاءات السابقة فى كرة القدم - كالإمكانيات الحالية (أو المتوقعة) للطرفين المتقابلين ، من خلال معادلات تحاول "صهر" المقومات الكلية لقوة الدولة ، مادية ومعنوية ، ثابتة ومتغيرة ، للوصول الى تقدير تقريبى للقوة .

فى هذا السياق ، حاول تيار واسع فى الدراسات الأكاديمية ، إضافة الى أقسام التخطيط وجهات التقدير فى المؤسسات الرسمية، تطوير "أساليب علمية" يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استنادا على الإمكانيات المتاحة لها ، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها . وقد تشكلت - عبر تطور هذه التحليلات - مناهج متعددة لقياس القوة ، أهمها منهجان :

الأول : منهج يركز على قياس قوة الدولة إستنادا الى العوامل المادية التى يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية ، واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومى وعدد السكان وحجم القوات المسلحة كمؤشرات لقوة الدولة . بينما اعتمد آخرون على إجمالى الدخل القومى والنفقات العسكرية ، أو الناتج المحلى الإجمالى ، ومعدلات استهلاك الطاقة . وارتكز اتجاه ثالث على المؤشرات العامة للاقتصاد القومى (الزراعة ، الصناعة ، التعدين) والأرض والسكان والقوة العسكرية للدلالة على قوة الدولة .

الثانى : منهج يحاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية (التى لا يمكن قياسها ببساطة) ، كقياس قوة الدولة استنادا ـ حسب بعض المحللين ـ إلى ٨ عناصر أساسية هى الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية والوظائف الحكومية وعملية صنع القرار ، وأدخلت اتجاهات أخرى عوامل مثل الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعى ونظام القيم والقدرات التنظيمية ، إضافة إلى القدرات التقليدية فى عملية التقييم ، استنادا إلى أوزان مفترضة لكل منها .

وعادة ، ما تتم حسابات قياس القوة بالمقارنة (لعناصر القوة الشاملة الرئيسية والفرعية) بين مجموعة دول ، مع اعتبار أقوى دولة فى المجموعة كنموذج قياس أو "معيار" ، بحيث يتم تحديد رقم معين (وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها ، ويقاس بالنسبة له وزن نفس العنصر المناظر الخاص بباقى الدول ، أى أنها حسابات مطلقة، يمكن فى إطارها أن تتم مقارنة قوة الدولة بقوة دولة أخرى مناوئة أو صديقة لها .

وقد أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركبة على غرار معادلة "كلاين" الشهيرة (البسيطة نسبيا مقارنة بمعادلات أخرى) التى تشير إلى أن :

قوة الدولة = عناصر الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية × الهدف الاستراتيجى + الإرادة القومية .

وعلى الرغم من أن مثل هذه المحاولات قد أفادت فى تعميق المدركات الخاصة بعناصر قوة الدول ، إضافة إلى ما تقدمه من تقديرات تقريبية قريبة من الواقع لقدرتها على التأثير ، فإن بعضا

من محللى قياس القوة أنفسهم يعترفون بأن مثل هذه المقارنات لا تقيس قوة الدولة (أو تأثيرها) ، ولكنها تقيس فقط "القاعدة" التى ترتكز عليها قدرتها على التأثير ، كقدرتها على شن حرب ، أو مكافأة دولة أخرى اقتصاديا ، أو التأثير فى توجهات الرأى العام داخلها ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن عناصر القوة القومية تتضمن ثوابت (كالمساحة الجغرافية) ومتغيرات (كالقوة العسكرية) متداخلة مع بعضها البعض ، ومتفاعلة بدرجة يصعب معها تقييم قوة الدولة على أساسها . فمن الصعب حصر التفاعلات بين العناصر المادية (كعدد السكان) وغير المادية (كالإرادة القومية) ، أو تحديد أدوات قياس وتحليل تضمن مستوى مقبول من الحياد ، فكثيرا ما استخدمت تلك القياسات لطرح تصورات تبتعد عن الحياد العلمى بغرض التقليل من قدرات طرف أو المبالغة فى قوة طرف آخر . وأحيانا ما يبدو أن تجميع عناصر ذات طبيعة مختلفة ، وضمها الى بعضها البعض ، كخلط التفاح بالبرتقال .

الأهم أن قوة الدولة ذات طبيعة ديناميكية ، بمعنى أن التغير فى ثقل أحد العناصر المكونة لها لابد وأن تترتب عليه تغيرات فى حجم قوة الدولة سلبا أو إيجابا ، فتغير أسعار البترول بالنسبة لدولة تعتمد عليه كمورد قوة ، يؤثر فى قدراتها المالية ، وقد يدفع فى اتجاه إلغاء أو عقد بعض الصفقات التسليحية الخارجية ، ومن الصعب تحديد تأثيرات التفاعلات سريعة التغير . كما أن قوة الدولة (وهى ذات طبيعة نسبية مقارنة) تتأثر بالتغيرات التى تتعرض لها قوة الدول المجاورة لها ، حتى إذا ثبتت على ماهى عليه ، وبالتالى يصعب تصور إمكانية التوصل الى نتائج دقيقة ، وإنما فقط مؤشرات تقريبية للقوة ، استنادا على "القياس" .

٢ - أن أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسية للقوة تتغير مع الزمن ، من حيث أهميتها ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها فى التأثير ، بفعل تطور وسائل الاتصال وأدوات الحرب وأساليب التجارة ، وغيرها . وقد وضح ذلك فى الجدال الخاص بوراثة الإقتصاد للقوة العسكرية ووراثة "المعرفة" للاقتصاد ، إلا أن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها قد لحقت بها تغيرات أساسية . فقد تقلصت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافى إلى حد كبير ، ولم يعد متاحا للدول أن تغلق "الممرات المائية" إلا بثمن كبير ، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها ، فى ظل تطور أشكال الحرب (خاصة الجوية) ، وانتشار الصواريخ أرض - أرض القادرة على الاختراق . كما لم تعد الموارد أو المحاصيل الرئيسية التى اصطلح على وصفها "بالاستراتيجية" ، كالبترول والقمح ، تحوز نفس أهميتها السابقة التى اكتسبتها عبر المنح أو المنع ، بفعل انفتاح الأسواق وتعدد الموردين وسهولة النقل ووجود البدائل . وقد تمكنت دول مختلفة من تجنب بعض التأثيرات السلبية لنقص مورد أو ضعف عنصر معين، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل أو سنغافورة .

٣ - أن التأثيرات المحتملة لكثير من مقومات القوة لا تسير - كما سبقت الإشارة - فى اتجاه واحد ، بحيث لا يعنى امتلاك عنصر قوة معين وجود مقدار محدد حتمى من التأثير فى اتجاه ما، والمثال الواضح فى كل الكتابات بهذا الشأن هو حجم السكان، فعدد سكان الدولة قد يشكل ميزة تدعم قوتها ، وقد يمثل عبئا يؤدى إلى إضعافها ، تبعا لحالة التجانس أو مستوى التعليم والصحة ، لكن الأكثر دلالة هو الموقع الجغرافى ، فموقع الدولة الإستراتيجى قد يمثل أساسا قويا لتأثيراتها (بل وسيطرتها) فى

المنطقة المحيطة بـها ، لكنـه قد يعرضـها بشكل دائم لمحاولات الغزو والإحتلال والضغط الخارجى المستمر ، تبعا لمستوى عناصر قوتـها الأخرى . كما أن هناك ما يشبه " نفقة فرصة بديلة" أو " تأثيرات جانبية" تحيط بكثير من أدوات القوة ، فامتلاك الدولة قوة عسكرية ضخمة يمكن أن يؤدى إلى تأثيرات قوية فى الأطراف المحيطة ، بما يدعم الأمن والمكانة ، لكنه قد يرهق اقتصاد الدولة بشدة ، إذا لم يترجم - ولا يحدث ذلك بالضرورة - فى شكل عوائد مالية ، وهو ما طرح دائما معضلة "الخبز والبنادق" .

٤ – أن التأثير يرتبط بكيفية تقييم "النظم السياسية" لهذه القوة أو تلك ، فما يؤثر فى واقع الأمر ليس القوة ، وإنما "القوة المدركة" أو المتصورة ، بكل ما يمكن أن يحيط بالمدركات من إعاقات . وثمة حالة نموذجية توضح ذلك هى الحرب العراقية – الإيرانية خلال الثمانينات، فعلى الرغم من توازن عناصر القوة الثابتة (باستثناء عدد السكان) نسبيا بين الطرفين ، إلا أن تقديرات القيادة العراقية لقوة إيران قد استندت فى الأساس على وجود خلخلة داخلية ، فى أعقاب الثورة ، تعرقل قدرة النظام الجديد على تعبئة موارد قوته ، بما يتيح للعراق تحقيق انتصار سريع متعدد الأبعاد ، إلا أن أساس التقييم (الخلخلة الداخلية) كان أكبر أخطائه، فقد أدى عنصر الإرادة القومية إلى ضبط التوازن ، بما جر البلدان لثمانى سنوات من الحرب انتهت بدون منتصر أو مهزوم بعد مقتل مليون فرد ، فالإدراك يمثل مشكلة ، ويصعب قياس اتجاهاته .

وتظل هناك نقطة أساسية تمت الإشارة إليها بشكل مختصر من قبل ، وهى أن الدول لا تمتلك بالضرورة إمكانية تحويل أو

ترجمة موارد القوة المتاحة لها إلى أدوات قوة محددة ، يمكن استخدامها مباشرة فى التأثير ، بحكم مشكلة الخصائص النوعية لها ، فأية مقارنة لأعداد السكان أو المساحات الجغرافية أو الموارد الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل لا تعبر على الإطلاق عن النتائج التى أسفرت عنها " اللقاءات الفعلية" المستندة فى الأساس على أدوات القوة ، بين الطرفين . كما أن الموارد - حتى إذا كانت قابلة من الناحية النوعية / الفنية للتحويل - لا تحدد استخداماتها (اتجاهات تأثيراتها المحتملة) بنفسها ، فالقدرات النووية يمكن أن تستخدم لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر أو إنتاج أسلحة نووية ، تبعا للقرار السياسى . يضاف إلى ذلك وجود متغيرات وسيطة تحكم العلاقة بين امتلاك أدوات القوة ذاتها والقدرة على التأثير ، وإن كانت بعض الدراسات تشير - استنادا على قراءة تحليلية لوقائع عديدة - إلى أن "الناتج المحلى الإجمالى" GDP تحديدا ، يمثل أهمية خاصة فى تقييم قوة الدول، ونتائج التفاعلات الجارية بينها على المدى الطويل ، وأن "القوة العسكرية" تمثل أهم عناصر قوة الدول، وقدرتها على التأثير فى المدى الزمنى المباشر ، خاصة وأن حجمها ونوعيتها يمكن أن يوضحا حالة عناصر القوة القومية الأخرى للدولة .

باختصار ، فإن من الممكن توقع احتمال تحقق نتيجة معينة لمباراة كرة قدم بين فريقين من المحترفين ، على أساس المقارنة بين مجموع أسعار اللاعبين فى كل فريق ، لكن لا توجد ضمانات - أو بتعبير آخر حتمية - بأن يحدث ما تم تصوره أو توقعه بالفعل

الفصل الخامس

مــوازيـــن الـــقـــوة

إن أهميـة تحليـل " علاقـات القـوة " تـأتى مـن أن تحليــل دور "القوة" فى علاقة ثنائية بيـن دولتيـن، أو تحديـد اتجاهـات تأثيرهـا فى صراع ما ، أو حتى عملية تنافس معتادة ، يتوقف بصورة شبه كاملة، ليس على حجم ونوعية عناصر قـوة طـرف واحـد ، وإنمـا علـى شـكل ومضمـون "مـيزان القـوة" Balance of Power بيـن قدرات الطرفين . فالقدرات التى تمتلكها دولة من الـدول ، مقارنـة بقدرات الدول الأخرى المشاركة فى التفاعل ، تعد حجـر الأسـاس فى العملية التساومية التى تشـكل جوهـر صـدام / حـوار الإرادات الدوليـة ، فموازيـن القـوة تمثـل إحـدى أهــم "الكلمــات الكوديــة" Password المهيمنة فى مجال ممارسة القوة .

إن أهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتى من أنه لم تكن هناك فى معظم فـترات التـاريخ قواعـد ملزمـة وأدوات تنفيذية عامة ، تحكم علاقات الدول ، مثل القانون والشرطـة داخـل الدول ، فأى شخص يقوم بارتكـاب جريمـة قتـل يعلـم يقينـا ـ مـالم يكن مصـابا باضطرابات عقلية ـ أنه قد خـالف القانون ، وأنه قد يتم إلقاء القبض عليه ، والتحقيق معه ، ومحاكمته ، وعقابه بأحكام قد تصل إلى إعدامه ، أما على المستوى الدولى ، فإن ذلـك لا يحـدث إلا فى حـالات إستثنائية لا يمكن التعويل عليها ، فالدول قد تقصف الأطـراف الأخـرى ، أو تحاصرهـا إقتصـاديـا ، وربمـا تغزوهــا ، دون أن تجد بالضرورة (بعيدا عن الشجب والإدانة) ما يوقفها .

إن الرادع الوحيد المؤثر لسلوك الدول على المستوى الدولـى - فى ظل هذا الوضع - هو موازين القوى مع الأطـراف المتضـررة مما ترغب فى القيام به ، فقوة أى دولة لا يمكن مواجهتها إلا بقوة الدول الأخرى فقط ، التى قد تتخذ مظاهر دبلوماسية أو إقتصاديـة أو عسكرية حسب طبيعة الواقعة . وبالتالى ، لا يوجد أمـام الـدول خيارات أخرى بعيدة عـن ضـرورة الإعتمـاد علـى نفسـها (قوتـها الخاصة) ، مدعومة أحيانا بقوة الدول المتحالفة معها ، للتعامل مع المشكلات التـى تواجهـها ، فـالقيود التـى تفرضـها قواعد القـانون الدولـى أو مواثيق المنظمـات الدوليـة قد تكـون غير كافيـة ، ولا يمكـن التـأكد مـن فعاليتـها بدرجـة تتيـح الإعتمـاد عليـها بصـــورة أساسية .

وبالطبع ، فإن العقـود الأخـيرة ، وصـولا إلـى مرحلـة مـا بعد نـهاية الحـرب البـاردة التى تتشكل فيها أسـس العولمـة ، قـد شـهدت نوعا من التبلور لما يسمى مجازا "قواعد لعبة" تحيط بسلوكيات الدول ، وتنظم بعض أنماط علاقاتـها ، فـى ظـل مـا يبـدو أنـه قيم عالميـة " كـالتدخل الإنسـانى" و"الأمـن الجمـاعى " ، و" ضبـط التسلح " و "الإعتماد المتبادل" ، وهو ما جعل العالم أقـل فوضـى بكثير مما كان عليه فـى مراحـل سـابقة ، لكـن انضبـاط العلاقـات الدولية لم يصـل إلى الدرجة التى تجعل من العالم أشـبه بدولـة ذات حكومة مركزية ، فلا تزال القوة تستخدم استنادا على رؤى الـدول لمصـالحها الخاصة ، لا يزال من المتعـذر الاسـتناد علـى نوايـا أو أخلاقيـات الآخرين ، وبالتـالى ظلـت قـدرات الـدول هـى المعيـار الأكـثر اسـتقرارا . فلـم تعـد الـدول - بفعـل التطـورات الحديثـة - تفـترض دائمـا أن الآخرين سـوف يهاجمونـها عنـد أول فرصـة

سانحة ، كما كان الحال فى الغابة ، لكنها لا تملك إلا أن تكون مستعدة لمواجهتها إذا قامت بذلك .

فى هذا السياق ، تأتى أهمية "موازين القوة" التى تحكم التفاعلات بين الدول فى إقليم معين أو على المستوى الدولى ، إذ أنه مفهوم متعدد الأبعاد يستخدم ـ فى ظل عدم وجود تعريف دقيق له ـ فى الإشارة إلى المستوى المقارن (الأوضاع أو الحالات) لقدرات القوة بين الدول أو الأحلاف ، كما يشير تبعا لكثير من التعريفات إلى نمط توزيع القوة بين أطراف إقليم معين، أو فى النظام الدولى ، بل أن بعض الكتابات تستخدمه بمعنى " توازن القوى " الذى تحكمه نظريات وقواعد معقدة تتصل بالتحالفات أو التحالفات المضادة التى تقوم بها الدول لمنع الهيمنة والحفاظ على الاستقرار. وبعيدا عن المعنى الأخير ، يمكن رصد أهم الإشكاليات المتصلة بموازين القوة فى نقطتين :

الأولى : مستويات علاقات القوة بين الدول .

إن عناصر القوة المقارنة للدول تطرح ـ بصفة عامة ـ عدة مفاهيم أساسية ترتبط بعلاقات القوة بين الدول على مستوى قدراتها الشاملة ، وقدراتها العسكرية ، أهمها ما يلى :

١ – مفهوم التوازن (الميزان) الاستراتيجى :

ويقصد بالتوازن ـ أو بصورة أدق الميزان ـ الاستراتيجى "العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما" ، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكرى شائع الاستخدام ، ويتضمن أبعادا إقتصادية وثقافية وسياسية ، إضافة إلى البعد العسكرى ، فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة

القومية لطرف ما مقارنة بقياس نفس العناصر لدى الطرف الآخر، بما فى ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف فى النظام الإقليمى الذى ينتميان إليه .

ويكتسب هذا المفهوم أهميته فى مجال إدارة الصراع تحديدا ، فالصراعات هى مواجهة شاملة بين دولتين أو مجتمعين متقابلين، يستخدم كل منهما فى إدارتها عناصر قوته الشاملة، وليس قوته العسكرية فقط ، وحتى فى حالة نشوب حرب ، فإن نتيجة الحرب لا تتوقف فقط على موازين القوة المسلحة فى مسرح العمليات ، وإنما علاقات القوة الشاملة بين الجانبين وقد وضح ذلك خلال حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ على أكثر من مستوى ، أسهم كل منها فى تحديد النتائج النهائية للحرب .

ويرتبط ذلك المفهوم بمفهومين فرعيين يعبران عن حالة "الميزان الإستراتيجى" ، ونتحدد من خلالهما الخيارات والبدائل المتاحة لكل دولة فى إدارتها لتفاعلاتها مع الدول الأخرى . فحالة التوازن أو "التعادل" أو "التكافؤ" فى القوى تخلق موقفا من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكانية المناورة والمساومة ، وتوجد فرصا وبدائل متعددة ، أما حالة الاختلال الإستراتيجى، فإنها تخلق وضعا مختلفا ، ففيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة ، وأن الطرف/ الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح ، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقا ، أما ذلك الطرف الآخر ، فإنه يجد نفسه فى مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء فى "اللعبة" فى إطاره ، بأقل خسائر ممكنة. وبينما تؤدى حالة التوازن إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على خطوة حادة ، فإن حالة الإختلال تفتح

الطريق إلى إحتمالات عدم الإستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة ، ومقاومة الطرف الآخر لذلك .

٢ - مفهوم الميزان العسكرى:

وهو أشهر مفاهيم علاقات القوة ، إذ أنه يشكل حجر الزاوية في عملية التأثير خلال الإصطدامات الشديدة ، لأنه يحدد عامل القدرة على الإيذاء واستخدام العنف المسلح أو التهديد به خلال عملية المساومة ، لذلك لا توجد موازين اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية ، فقط عسكرية . ويعنى الميزان العسكرى Military Balance ذلك الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية (التقليدية وغير التقليدية) لطرف من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر ، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين ، وهو مصطلح محايد لا يشير إلى حالة معينة لعلاقات القوة كالتوازن أو الاختلال .

وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكرى يمثل مفتاح البحث في إمكانية نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما ، فالطرف الأضعف لا يقوم عادة باستخدام القوة المسلحة بحكم واقع الميزان الذى يميل ضده ، أما الطرف الأقوى فإنه يمتلك خيار شهر الحرب ، في ظل تقديراته الخاصة لحجم ما يمكن أن يحصل عليه مقابل خسائره المحتملة، وهي قاعدة صحيحة بصفة عامة ، إلا أن الهجوم اليابانى ضد بيرل هاربور عام ١٩٤١ ، والهجوم المصرى - السورى ضد اسرائيل عام ١٩٧٣ ، وقرار الأرجنتين بغزو فوكلاند عام ١٩٨٢ ، تثبت أن ميزان القوة العسكرية - حتى عندما يتم تقديره بشكل سليم - هو واحد من اعتبارات عديدة توضع في الحسبان من قبل صانع قرار الحرب .

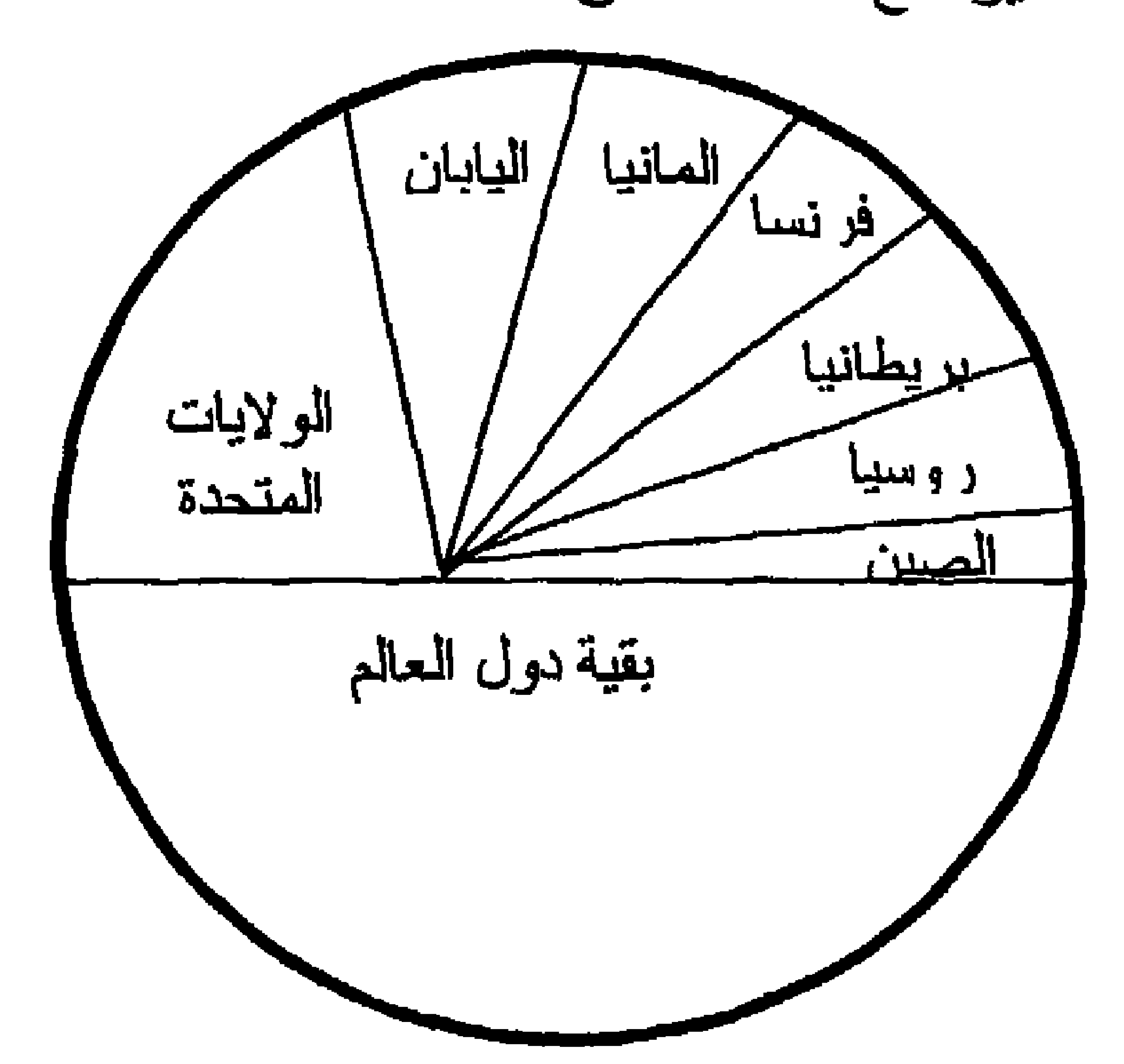
فعملية صنع قرار الحرب تتأثر بضغوط سياسية داخلية وخارجية تدفع القادة إلى التحرك ، وتتأثر بفشلهم فى تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية ، وتقديراتهم حول الإتجاهات المستقبلية للموازين العسكرية ، إضافة إلى اعتبارات يصعب تقديرها كالكرامة القومية . " فميزان القوة العسكرية هو المحدد الأساسى لاستخدام القوة المسلحة ، لكنه ليس العامل الوحيد .

وقد أدى ظهور الأسلحة النووية تحديدا ، ودخولها ضمن علاقات القوة بمستواها الاستراتيجى والعسكرى ، إلى جعل مفهوم القوة ذاته أكثر تعقيدا ، فتبعا لعبارة شهيرة لهنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ، أصبحت هناك حاجة ملحة - منذ البداية - إلى الاتفاق على تفسير لما اصطلح على تسميته فى العصر النووى "القوة" ، فالتطورات التكنولوجية تؤدى كل خمسة أعوام إلى انقلابات فى نظم التسليح ، والدول تواجه بألفاظ مثل التفوق والتوازن والتدمير المؤكد دون تفسير واضح لأهميتها فى مجال التطبيق من الناحية العسكرية ، وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا . ولا تزال الأسلحة النووية (ومعها الأسلحة الإستراتيجية غير النووية كالبيولوجية والكيميائية) مصدرا لتعقيدات لا نهاية لها بالنسبة لموازين القوة .

الثانية : أنماط "علاقات القوة" بين الدول :

ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول على المستوى الدولى أو الإقليمى ، بمقومات "وهيراركية" قوة الدول داخل كل نطاق (خاصة درجة تركز أو إنتشار توزيع القوة بين أطرافه)، إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على ساحته ، خاصة طبيعة استخدام القوة بين دول النظام المعنى . فالعالم (أو أى من أقاليمه)

يتكون من دول ، وتختلف عناصر قوة كل دولة عن الأخرى ، وبالتالى قدرتها على التأثير فى التفاعلات الدولية / الإقليمية ، اختلافا هائلا ، إلى درجة يمكن الإشارة معها إلى أن ما لا يزيد عن عدد أصابع اليدين من الدول هى التى تمتلك قدرة حقيقية على التأثير فى الأحداث والتطورات الرئيسية التى يشهدها العالم ، وقد أفرز هذا الوضع تعبيرات على نمط "مجلس إدارة العالم" التى توصف بها مجموعة الدول الصناعية الثمانى (٧ + ١) المتقدمة . فتبعا لمؤشر قوة مركزى مثل الناتج المحلى الإجمالى (GDP) ، تحوز "سبع" دول فى العالم حوالى ٥٠% من الحجم الكلى للناتج المحلى الإجمالى فى العالم ، بينها "ست" من "مجموعة الدول الصناعية" والدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية فى العالم ، كما يوضح الشكل التالى :



إستنادا الى مثل هذه الأسس ، يتم عادة تصنيف الدول فى العالم إلى عدة فئات رئيسية ، أكثرها شيوعا ما يلى :

١ - القوى العظمى Super Powers ، التى تمارس تأثيراتها فى معظم أنماط التفاعلات على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) .

٢ - القوى الكبرى Great Powers ، التى تمارس تأثيراتها فى " نطاقات متعددة" على مستوى العالم ، كفرنسا والصين واليابان وبريطانيا .

٣ - الدول المتوسطة Medium States ، التى تمارس تأثيراتها فى معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم كالبرازيل ومصر والهند وإندونيسيا .

٤ - الدول الصغيرة Small States ، التى لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها ، ودائرة الجوار المباشر كنيكاراجوا وكينيا والبحرين وبلجيكا .

وقد مر العالم خلال القرون الماضية بعدة حقب زمنية ، اتسمت كل منها ، بوجود شكل معين لهيكل القوة فيه ، استنادا على " توزيع القوة "، بعناصرها وتأثيراتها ، بين أطرافه ، خاصة أطرافه المحورية التى تتحكم فى التفاعلات الأساسية خلال كل حقبة . وعادة ما كانت كل حقبة تنسب إلى نمط هيكل القوة المسيطر فيها ، والذى يمكن عبره فهم معظم ما يدور خلالها من تطورات . ويتم التمييز فى هذا الإطار بين ثلاثة أشكال رئيسية من هياكل القوة الدولية ، قامت فى فترات تاريخية مختلفة، هى :

١ - نظام القطب الواحد Unpopularity ، ويتسم هذا النظام بتركز القوة أو مواردها إلى حد كبير فى دولة واحدة ، أو "

تحالف محدود " من الدول ، وقد شهد العالم تاريخيا هذا الوضع عدة مرات ، عندما سادت "الإمبراطورية الرومانية" فى الأرض، وعندما شكلت بريطانيا (العظمى) ما سمى "الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس" ، كما كادت المانيا أن تحتل هذا الموقع مرتين خلال فترات حكم بسمارك فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهتلر فى القرن العشرين . وقد عاد هذا الهيكل فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة فى ظل سيطرة الولايات المتحدة نسبيا على التفاعلات الرئيسية فى العالم . وقد عمل كل " قطب مهيمن " على فرض قيمه وسياساته على الكتلة الفعالة من العالم فيما عرف باسم "السلام الرومانى" قديما ، ويشار إليه باسم "السلام الأمريكى" فى المرحلة الحالية .

٢ ـ نظام القطبية الثنائية Bipolarity ، ويتسم هذا النظام بتركز موارد وقدرات القوة ، وإتجاهات التأثير (النفوذ) فى دولتين أو كتلتين رئيسيتين بشكل جامد أو مرن ، فى ظل وجود صراع/ تنافس كبير بينها ، وتمركز للتفاعلات الدولية حول مواقعها . وقد شهدت فترات تاريخية سابقة مثل هذه الهياكل ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وبداية القرن العشرين (حتى عام ١٩١٤ ، أشهرها نظام القطبية الثنائية البريطانى ـ الفرنسى الذى تم خلاله اقتسام مناطق النفوذ فى أقاليم مختلفة من العالم ، كما حدث فى المنطقة العربية ، وكانت أهم نماذجه هى التى سادت خلال النصف الثانى من القرن العشرين (حتى عام ١٩٩١) بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ، والذى اتسم بوجود "حرب باردة" بينهما فى معظم الفترات .

٣ ـ نظام تعدد الأقطاب Maltipolarity ، ويتسم هذا النظام بانتشار القوة فيما بين عدد كبير نسبيا من الدول ، تقوم بينها عادة

حالة من " توازن القوى" التى تكون - فى معظم الأحيان - غير مستقرة ، بفعل تأثير التحالفات والتحالفات المضادة المستمرة عليها . وتدور التفاعلات داخل هذا النظام حول أكثر من صراع دولى رئيسى . وقد شهد العالم كذلك مثل هذا النظام عدة مرات ، خاصة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين فى القرن العشرين (١٩١٩ - ١٩٣٩) ، إلا أن أهميته تأتى من تواجد عناصر أساسية منه فى إطار النظم الأخرى ، أو كونه إطارا انتقاليا يخلق أحد الهياكل لفترة مؤقتة ، أو يميل إلى التحول مع الوقت لنظام آخر ، إضافة إلى أنه أكثرها تعقيدا فيما يدور داخله .

وفى الواقع ، فإن مثل هذه التصنيفات تعبر عن "أنماط مثالية" قد لا توجد بشكلها الجامد كما هى عليه ، وإنما يمكن الإستناد إلى ملامح مختلفة لها فى تحليل نمط علاقات القوة القائم فى العالم خلال فترة ما ، خاصة فى "الفترات الإنتقالية" التى تتسم بالسيولة، فقد كان النظام الدولى يبدو بعد إنهيار القطبية الثنائية عام ١٩٩١ وكأنه يتجه نحو " تعددية أقطاب" قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة ، كما أن سيطرتها هى فى النهاية " ناقصة" ، وتتعرض لتحديات مثيرة ، فهناك "مراكز قوى" مختلفة تشكل شبكة تأثير اقتصادية ، عسكرية، إعلامية معقدة ، وفاعلون غير دوليين يمارسون أفعالا غير مسبوقة فى التأثير على الدول ، بما يجعل نظام القطب الأوحد الحالى مختلفا تماما عما كان عليه تاريخيا .

وتشهد أقاليم العالم المختلفة نفس أنماط علاقات القوة بنفس النماذج ، أو بأشكال معدلة ، فقد كانت مصر هى القوة الإقليمية الرئيسية المؤثرة فى تفاعلات المنطقة المحيطة بها ، لفترة طويلة إمتدت منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٧، بشكل واضح ومستقر ،

دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية وإقتصادية وسياسية معقدة ، أدت إلى صعود نفوذ دول أخرى ، وإندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة . وبدأ النظام العربي (الشرق أوسطي عموما) خلال التسعينات يتجه نحو "تعدد أقطاب"، فكثيرا ما يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد فى المنطقة العربية ، أو إلى مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى فى الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير فى إتجاهات مرغوبة بالنسبة لها ، أو عرقلة التطورات التى لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية .

وهكذا، فإن علاقات القوة ، وما يرتبط بها من موازين ، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليليا ، كأحد الأسس المحورية لفهم القوة .

الفصل السادس

استخدامات القـــوة

إن الانطباع المباشر الذى يثيره مفهوم "استخدام القوة" هو أن ثمة استخداما فعليا عنيفا لها ، وأن الأمر يتعلق غالبا بالقوة العسكرية ، وأن السياق الذى يتم فيه ذلك صراعى . لكن المقصود باستخدام القوة هو - فى الواقع - "أساليب التأثير" ، أى الكيفية التى تستخدم بها الدول عناصر قوتها القومية فى التأثير على سلوك الآخرين ، والتى تتضمن أحيانا استخدام العنف المسلح أيضا ، إلا أن المشكلة هى أنه على الرغم من أن ما يقترب من ٩٠ فى المائة من إجمالى التفاعلات اليومية بين دول العالم تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط ، فإن مثل هذه التعاملات المعتادة قلما تصنع "المانشيتات" العريضة فى الصحف ، أو تتصدر نشرات الأخبار ، كما يحدث عند ما تستخدم الأساليب العنيفة ، وهو ما أدى إلى سيطرة تصور ، أو افتراض ، بأن علاقات الدول قائمة فى الأساس على التهديدات ، أو تنفيذها ، فقيام رئيس دولة ما بإجراء اتصال تليفونى مع رئيس دولة أخرى لا يلفت الانتباه مثلما يحدث فى حالة إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، رغم أن العمليتين يتضمنان مستويات متفاوتة من استخدام القوة ، بمعنى التعثير .

إن كل تفاعل يحدث بين الدول ، سواء كان يتعلق بمسألة فنية بسيطة ، كالاتفاق على موعد زيارة رسمية ، أو مشكلة كبيرة يوجد خلاف حولها كنزاع حدودى، يشهد استخدام أساليب (أو تكتيكات) مختلفة فى محاولة للتأثير على الطرف الآخر، إلا أن

الأساليب المستخدمة تختلف تبعا لنمط العلاقة القائم بين الدولتين ، فالحلفاء مثلا ، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا ، نادرا ما يهدد أحدهما الآخر ، حتى لو كان هناك خلاف بدرجة ما بينهما ، إذ يتم الإعتماد غالبا على الإقناع أو التعويض ، أما بين الدول التى توجد بينها عداءات ، وتسود علاقاتها الشكوك ، كالولايات المتحدة والعراق ، فإنها من المحتمل أن تلجأ أكثر إلى أساليب التهديد وفرض العقوبات ، إلا أن ما يشار إليه هنا يمثل أيضاً " أنماطا مثالية " للقياس عليها ، فلا توجد تحالفات أخوية لا تسمح بحدوث خلافات ، وبالتالى مستوى من "الضغط" ، أو عداءات قبلية لا تسمح بحدوث تفاهمات ، وبالتالى مستوى من الاتصال ، فالمقصود هنا هو الطابع العام المسيطر على العلاقات .

فى هذا الإطار ، يرتبط استخدام القوة بمفهوم شهير هو "الإستراتيجية" Strategy ، فقد تمت الإشارة فى البداية إلى أن القوة (غالبا) وسيلة وليست غاية ، فالدول تسعى إلى اكتساب القدرة على التأثير من أجل الحفاظ على مصالحها العليا ، وذلك من خلال استخدام عناصر قوتها كأدوات لتحقيق الأهداف القومية المرتبطة بهذه المصالح ، كما تحددها قيادات الدول ، فى مرحلة معينة ، ويتم ذلك فى إطار "استراتيجية" تتحدد من خلالها كيفية (شكل أو نمط أو أسلوب) استخدام هذه الأدوات بغرض تحقيق تلك الأهداف المعروفة عادة . وتميز الدراسات الحديثة بين أكثر من مستوى للإستراتيجية، التى تعد المدخل الأساسى لاستخدام القوة ، أهمها مستويان :

الأول : الإستراتيجية القومية National Strategy ، وتختلف تسمياتها من دولة لأخرى أو من تيار فكرى لآخر ، فتسمى الإستراتيجية الشاملة Total أو العامة General أو العليا (الكبرى)

Grand . إلا أنـها تشير إلـى نفس المضمـون ، وهـو الكيفيـة التـى تسـتخدم بـها الدولـة كـل أدوات قوتـها السياسـية والعسـكرية والإقتصادية (الخ) ، لتوفير الدعم الأقصى لأهدافـها (وسياسـاتها) القومية سواء فى أحوال السلم أو الحرب.

الثـانى : الإستراتيجيات الفرعيـة ، وهـى تعبر عـن مسـتوى أضيق نطاقا يلى المستوى السابق ، ويختص بالكيفية التى يتـم بـها استخدام أداة معينـة فـى مجـال مـن المجـالات ، كالإسـتراتيجية العسكرية ، أو الإستراتيجية الإقتصادية ، فى إطار دورها المحـدد فى الإستراتيجية العليا ، المتصلة بـالأهداف القوميـة إستنادا علـى خطـط أو تكتيكـات أو أسـاليب ذات طـابع فنـى معروفـة فـى كـل مجال، وتتسم بتعقيدات شديدة .

إن أهمية مفهوم الإستراتيجية فى تحليل اسـتخدامات القـوة هـو أنه يحدد الإطـار العـام الـذى تستخدم فيـه أدوات القـوة، فقرارات اسـتخدام القـوة العسـكرية أو الأدوات الإقتصاديـة أو العمـل الدبلوماسى كلها قرارات سياسية ، وتـتركز مـهام المسئولين عـن كل أداة فى تحديد الكيفيـة التـى يتـم بـها استخدام الأدوات لتحقيـق المهام ، خاصـة فيمـا يتعلـق بـالقرارات الكـبرى ، فـوزراء الدفـاع ليسـوا هـم الذيـن يقـررون شـن الحـروب أو وقـف إطـلاق النـار ، ووزراء الخـارجيـة ليسـوا هـم الذيـن يقـررون إقامـة علاقـات دبلوماسية مع دولة معينة ، أو سحب السفراء منها ، لذا يقـال " أن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات" . وإن كانوا يؤثرون بالطبع على عملية صنع هذه القرارات .

ويظل أخطر ما يمكن أن يكـون مطروحـا بشـأن إستراتيجيات استخدام القوة هو أن ما يشار إليه نظريا قد يكون غير قائم عمليا ، فهيكل الإستراتيجية ـ كما تصـوره الكتابـات ـ يبـدو كبنـاء مؤسس

منظم تتساب فيه القرارات وفق قواعد معينة ، ويتم تحديد الأساليب وتنفيذها فى ظل اتصال وتنسيق مستمرين ، استنادا على خطط محددة ، لكن ذلك قد لا يحدث فى الواقع ، وهو ما لاحظه المفكر الفرنسى جنرال بوفر بشأن الإستراتيجية النووية ، إلا أن له دلالات هامة بشأن كل ما يحدث داخل "الصناديق السوداء" لكثير من النظم السياسية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، إذ يقول :

" أن الإستراتيجية (النووية) تبدو للناظر من بعيد فى صورة تبعث الرهبة في النفوس ، تماما كما يبدو منظر نيويورك أمام عينى المسافر عند وصوله اليها ، ولكن ما إن يقترب المسافر من المدينة حتى يتبين أنه وإن كانت المدينة الضخمة مكونة من ناطحات سحاب عديدة وهائلة ، إلا أن الإتصال بينها قليل ، أو معدوم فى أكثر الأحيان ، كما يكتشف المسافر أن تلك البنايات الشامخة ـ على تعددها ـ ليست نتاج تيار فكرى واحد ، وإنما هى نتيجة لاتجاهات عديدة وإضافات هائلة . وبالمثل فإن من يتوغل فى متاهة (الإستراتيجيات) يذهل من كثرة ما يصادفه فيها من إختناقات متتالية ومتناقضة ، كما يصدمه في كثير من الأحيان ما يشاهده من مفارقات شاذة يبدو فى وضوح أنها من فعل السياسة والمصالح الهائلة للقائمين على صناعات (التسلح) " .

فى سياق ذلك ، تستخدم كل دولة أدوات قوتها المختلفة (العسكرية ، الإقتصادية .. الخ) بأساليب مختلفة سلمية وإكراهية توجد عوامل مركبة تحيط بعملية تحديدها ، وتكتيكات ممارستها . لكن بعيدا عن التعقيدات المتصلة بالمسميات الدقيقة لما يتم بين الدول ، توجد مجموعة من "الأساليب" التى يستخدمها الأفراد

والجماعات والدول فى التأثير (المساومات) بين بعضهم البعض لتحقيق مصالحهم أو الدفاع عنها ، أهمها ما يلى :

١ - الإقناع :

ويرتبط الإقناع بصور بسيطة من التفاعل (الإتصالات) فى إطار التقدم باقتراح أو مناقشة اقتراح مع طرف آخر للحصول على استجابة مواتية دون أن تتم الإشارة علنا ، أو بأشكال محددة، إلى إمكانية المكافأة أو التعرض للعقوبة فى حالة الإستجابة أو عدم الإستجابة من جانب الطرق المعنى . وقد يتضمن فعل الإقناع أيضا أعمالاً ضاغطة ، كالإحتجاج على سياسة معينة أو إنكار (شجب) وقوع فعل ما ، دون أن يصل الأمر إلى التهديدات الواضحة أو ردود الأفعال الحادة ، لعدم وجود ما يتطلب ذلك فى كثير من الأحيان .

إن ممارسة التأثير لا تكون دائما ضد رغبات الآخرين ، فالقيم Values التى تدور العملية حولها قد لا تشكل "مباراة صفرية" Zero -Sum Game ، بمعنى أن ما يحصل عليه طرف يمثل بالضرورة خسارة للطرف الآخر ، فهناك من "القيم" (أى الأشياء المرغوب فيها) ما يمكن اقتسامه" أو يمثل مصلحة مشتركة ، أو أن حصول الدولة (أ) عليها لا يؤثر على الدولة (ب) أصلا ، والأمثلة كثيرة ، فالتفاهم والتنسيق بين الدول حول موقف مشترك إزاء مشكلة معينة ، أو التفاوض حول صفقة تجارية ، أو طلب "التأييد" فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية ، يعتمد على الإقناع فى الأساس .

لكن "الإقناع " قد لا يكون بسيطا ، وإنما مركبا ، كما يحدث خلال "مفاوضات" تحرير التجارة ، أو حل المشكلات ، أو

تسوية المنازعات والتى ترتبط بقيم معقدة مرغوب فيها بشدة، ويوجد ثمن معين تتحمله الدولة لاقتسامها . لذا فإنه نادرا ما يعتمد المفاوضون فيها كلية على قوة الإقناع فى الحجة ، إذ يتم اللجوء إلى أدوات دبلوماسية وإعلامية ، ووعود بالمكافآت ، أو حتى التهديدات الخافتة ، فالضغوط تعمل على هذا المستوى .

وهنا ، يمكن الإشارة إلى نقطتين :

أ - أن الأداة الرئيسية المرتبطة بأسلوب الإقناع "بصورته الأولية" هى الأداة الدبلوماسية التى يتم عبرها التفاوض بين الدول بهدف الوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا المثارة بينها، تضاف إلى ذلك أساليب أخرى تستهدف فى تشكيل التوجهات والقيم داخل الدولة على المدى الطويل ، كالبعثات التعليمية ، أو الإعلام الموجه ، أو التبادل الثقافى .

ب - أن الإطار العام الذى يحيط عادة باستخدام هذا الأسلوب هو "العلاقات العادية" التى لا تشهد سوى مستويات منخفضة من التفاعل ، أو الاهتمام المتبادل ، كالعلاقات السودانية -السويدية ، أو "العلاقات التعاونية" التى لا تشهد اختلافات أساسية حول السياسات الخارجية ، ويسودها الاستعداد المتبادل للاستجابة ، كالعلاقات الأمريكية - الأسترالية .

٢ - المكافأة :

وتعد المكافأة صورة مركبة من التفاعل الذى يستند على جوهر عملية المساومة ، وهو "المقابل"، بمعنى الحصول على شئ مقابل شئ . ويتمثل الوضع التقليدى لهذا الأسلوب فى أن تقوم الدولة (أ) بمكافأة الدولة (ب) فى حالة استجابة الأخيرة

لرغباتها (منح المكافأة) ، أو قيامها بوقف مساعداتها لتلك الدولة (ب) فى حالة عدم استجابتها ، أو تغير سلوكها عما كان عليه (منع / وقف المكافأة) ، فالمنح والمنع (العقاب) هما الصورتان الأساسيتان لاستخدام هذا الأسلوب ، إلا أن ثمة أشكال أكثر تعقيدا، من أهمها :

أ - الوعد بتقديم المكافأة ، فقد تعد الدولة (أ) الدولة (ب) بتقديم مكافأة معينة لها ، إذا سلكت سلوكا معينا فى المستقبل ، كتغيير سياسة قائمة ، أو موقف معين ، أو تأييدها فى قضية ما ، وقد يتخذ الوعد صورة إشارة إلى إمكانية زيادة معونات إقتصادية تقدم لها ، أو إزالة صورة من صور العقوبات المفروضة عليها ، كما يحدث بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسوريا وباكستان، إلا أنه بحكم عدم الثقة أحيانا بين الأطراف ، قد يصر الطرف (ب) على عدم تغيير سلوكه ، إلا إذا حصل بالفعل على المقابل ، كما يحدث تقليديا فى تنفيذ إتفاقات وقف إطلاق النار ، عندما يقرر طرف أن الأعمال وليست الأقوال هى المطلوبة للتصرف بشكل معين.

ب - التهديد بوقف المكافأة، فقد تهدد دولة معنية دولة أخرى تتلقى مساعدات مالية منها بالحرمان من / أو تقليص تلك المساعدات إذا لم تتصرف بشكل معين ، وينطبق ذلك على التعريفات الجمركية "الممنوحة" ووضع الدولة الأولى بالرعاية ، وحظر صادرات التكنولوجيا الحساسة ، وفرض المقاطعة الإقتصادية ، على غرار ما شهدته العلاقات الأمريكية - الصينية مرارا ، كما قد يتضمن ذلك التهديدات بتقليص / أو قطع العلاقات الدبوماسية ، ووقف الإتصالات السياسية ، كما يحدث بين الدول

العربية وإسرائيل خلال إنتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠١) ، وتتوقف فعالية مثل هذه التهديدات على عوامل معقدة .

ولا يرتبط استخدام هذا الأسلوب فقط بالأداة الإقتصادية ، رغم أنها الأكثر شيوعا ، و كما هو واضح ، فإن "المقابل" قد لا يكون من نفس النوع ، إذ قد تكون الإستجابة المطلوبة سياسية . لكن الأهم فى هذا المستوى أن أسلوب المكافأة (بشكله الإكراهى المتصل بالحرمان أو المنع) يرتبط أساسا بالعقوبات غير العنيفة، كقطع العلاقات الدبلوماسية ، أو زيادة التعريفة الجمركية ، أو الإنسحاب من منظمة / معاهدة دولية ، أو فرض الحصار / الحظر الإقتصادى ، أو اغلاق الحدود السياسية ، أو قطع الإتصالات الهاتفية ، أو منع السفن أو الطائرات من الرسو/ الهبوط فى إقليم الدولة ، وهو ما يميز بينه وبين العنف المسلح ، لذا فإن الإطار السياسى المحيط به عادة ما يرتبط بأنماط العلاقات الوسيطة بين "التعاون" و"الصراع" ، وهى العلاقات التى تتسم بالتنافس أو التوتر ، التى يسودها عدم التفاهم ، فى ظل وجود مستوى من التعارض أو الاختلاف فى توجهات السياسة الخارجية ، رغم ما قد يكون بين الدولتين من إعتماد متبادل " يستند على مستوى مرتفع قائم / أو ممكن من التفاعل ، يؤدى فى أحوال كثيرة إلى " التعامل بالمثل ".

٣ - العنف :

ويتمثل هذا الأسلوب فى استخدام أدوات العنف المسلح (القوة العسكرية) ، أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف الأخرى ، لدفعها نحو تغيير سلوكها ، لذا يشار إليه فى معظم الكتابات بإسم " القوة" ، ويشار إلى السياسة الذى تركز على استخدامه ، أكثر

من الأدوات الأخرى ، بإسم "سياسة القوة" ، وهو بعد ذلك أقدم وأشهر أساليب استخدام عناصر قوة الدولة ، فلقد كانت الدول في الماضى تلجأ إليه كأداة رئيسية تكاد تكون "وحيدة" فى إدارة خلافاتها مع الدول الأخرى ، فى ظل عدم امتلاكها وسائل أخرى فى الغالب ، أما فى الوقت الحالى ، فإنه يعتبر وسيلة أخيرة يتم اللجوء اليها عند الضرورة القصوى ، فى حالة فشل كل أساليب التأثير الأخرى .

ويصعب تماما حصر كافة أشكال استخدام القوة العسكرية بين الدول ، إلا أن من الممكن رصد مستويين منها ، يتضمن كل منهما نمطين فرعيين لاستخدامها ، كالتالى :

١ - التهديد باستخدام القوة العسكرية ، ويرتبط بتلويح الدولة ، بشكل مكشوف أو مستتر ، باستخدام قواتها المسلحة ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر ، إذا لم يقم باتباع سلوك معين ، يتخذ بدوره نمطين :

- الردع ، وهو استراتيجية تهدف ، فى صورتها البسيطة ، إلى منع العدو من تحقيق أهدافه ، عبر تهديده بعقاب غير محتمل بالنسبة له إذا قام بذلك العمل ، أى قيام الدولة (أ) بمنع الدولة (ب) من القيام بعمل ترغب (ب) فى القيام به ، مع عدم رغبة (أ) فى ذلك .

- الإجبار ، وهو استراتيجية تهدف ، فى صورتها البسيطة ، إلى إكراه الخصم على القيام بعمل لا يرغب فيه ، عبر تهديده بالعقاب إن لم يفعل ذلك ، أى قيام الدولة (أ) بالضغط على الدولة (ب) (تهديديا) للقيام بعمل لا ترغب فى القيام به ، مع رغبة (أ) فى ذلك .

٢ - الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ، ويرتبط بقيام القوات المسلحة فعليا بخوض حرب ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر ، فى حالة فشل التهديدات المشار إليها فى تحقيق أهدافها ، تبعا لنمطين رئيسيين، هما :

- الدفاع ، وهو استراتيجية تهدف إلى صد أو دفع هجوم فعلى تقوم دولة أخرى بشنه ضد الدولة المعنية ، مع تقليص خسائرها إلى أقصى حد ممكن ، فهدف الدفاع هو منع الدولة (أ) الدولة (ب) من تحقيق الأهداف التى شرعت فى تنفيذها ، فالمسألة هنا ليست النوايا ، وإنما الفعل .

- الهجوم ، وهو استراتيجية مثيرة تهدف الدول من خلالها إلى تحقيق أهدافها إزاء الأطراف الأخرى بالقوة المادية ، وذلك بتدمير القوات ، أو إحتلال الأراضى ، أو الاستيلاء على الموارد، فهدف الهجوم هو قيام الدولة (أ) بالحصول على ما تريده من الدولة (ب) فعليا.

وتوجد علاقة قوية بين التهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلى لها ، فمصداقية التهديد تعتمد على إمكانية الاستخدام الفعلى، كما أن فشل التهديد (ردعا أو إجبارا) قد يقود إلى التورط فى الحرب . وتتبع الدول استراتيجيات مختلفة فى استخدامها لقوتها العسكرية ، أشهرها "الردع" الذى تصاعدت أهميته فى العصر النووى ، كما تطلق معظم الدول - أيا كانت استراتيجياتها - تعبيرات منسوبة " للدفاع " على مؤسساتها العسكرية (التى تسمى عادة وزارات دفاع بدلا من وزارات حربية) ، وأحيانا على جيوشها، كما تفعل إسرائيل التى تسمى قواتها "جيش الدفاع" رغم اعتمادها استراتيجية هجومية ، إذ أن الدفاع هو الاستخدام الوحيد المشروع للقوة العسكرية .

وبالطبع ، فإن الإطار السياسى العام المحيط باستخدام العنف هو "الإطار الصراعى" الذى يتسم بوجود خلافات وتناقضات حادة بين مصالح وتوجهات الأطراف ، بدرجات يصعب تسويتها بسهولة ، مع ملاحظة أنه لا يتم الإقتصار فى إدارة الصراعات على استخدام القوة المسلحة، فكافة عناصر قوة الدولة تتم تعبئتها فى تلك العملية ، بما فى ذلك الأداة الدبلوماسية، سواء بين الأطراف المتصارعة ذاتها (مفاوضات وقف إطلاق نار ، إتصالات سرية ، مفاوضات تسوية سلمية) ، أو فى الساحة المحيطة بالصراع .

وهكذا ، فإن الدول تستخدم أساليب متعددة ، بأشكال معقدة ، للتأثير على سلوك الدول الأخرى ، وتحيط بكل منها أطر سياسية مختلفة ، تحدد ما يستخدم منها ، وكيفية استخدامه، ويتم ذلك فى إطار عملية ديناميكية تتطور - أو بالأدق تتصاعد - مع الوقت ، تبعا لحيوية الهدف الذى يتم العمل على تحقيقه ، فإذا فشل الإقناع، تستخدم المكافأة، وإذا لم ينجح ذلك غالبا ما تستخدم القوة العنيفة ، فالحرب - كما قال كلاوزفيتز - استمرار للسياسة ، لكن بوسائل أخرى ، وإذا فشلت القوة العنيفة (الحرب) ، تبدأ محاولة الإنسحاب ، طالما أن "الانتحار" ليس أسلوبا عقلانيا ، ويدفع الإنسحاب بالطرف المعنى إلى مأزق حقيقى فى الداخل، ومن هنا تأتى مخاطر فشل التأثير .

الفصل السابع

حــــدود الــقــــوة

إن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير فى سلوك الأطراف الأخرى ، تشكل - كما كانت دائما - أهم المعضلات المطروحة فى الدراسات الاستراتيجية ، إذ أنها ترتبط بواحدة من أهم ظواهر العلاقات الدولية ، وهى "عجز القوة" . فقد أثبتت الأحداث التى شهدتها مناطق مختلفة من العالم أن هناك بالفعل نوعا من عدم الإتساق بين أساس القوة ومقدار التأثير ، فبعض الدول القوية لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها تجاه دول أقل قدرة منها ، كحالة الولايات المتحدة فى فيتنام ، وحالة الاتحاد السوفيتى " السابق " فى أفغانستان ، وحالة إسرائيل فى لبنان . كما أن بعض الدول الصغيرة كانت قادرة على مقاومة ضغوط وتهديدات الدول الكبرى ، كما كانت قادرة على الحصول على إمتيازات تجارية أو تنازلات دبلوماسية إزاء أطراف تمتلك قدرات إقتصادية أو عسكرية ضخمة ، وهو ما طرح فى مجمله أسئلة متكررة مثل : كيف تفشل القوى الكبرى فى تحقيق أهدافها تجاه دول أضعف ؟ وكيف تتمكن القوى الضعيفة من التأثير فى الدول الأكبر قوة ؟، ويثير ذلك مباشرة مسألة "محددات التأثير" .

وبداية ، يجب التذكير بأن القاعدة هى أن القوة تؤثر ، لكن - كما سبق القول - فإن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير ليست مباشرة ، فهناك متغيرات وسيطة تؤثر على ممارسة التأثير ، منها - على سبيل المثال - ما يلى :

١ - تأثير العوامل الخارجية :

فعملية التأثير لا تتم فى فراغ ، وإنما فى بيئة دولية أو إقليمية تفرض بعض القيود عليها، وبالتالى فإنها ليست فقط محصلة لعناصر القوة الذاتية لأطرافها المباشرة ، وإنما قوى وتفاعلات متشابكة ، فقد كان الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ عملية ثنائية كويتية - عراقية عبرت عن نمط علاقات القوة بين الطرفين ، إلا أن حرب تحرير الكويت فى يناير ١٩٩١ شهدت دخول أطراف ثالثة فى " لعبة القوة " ، أهمها الولايات المتحدة التى أصبحت هى - وليست الكويت - الفاعل الرئيسى فى الجانب المضاد للعراق . وتشهد معظم الصراعات الدولية مثل هذه التدخلات (كما حدث فى البلقان) المباشرة (بالقوات) أو غير المباشرة (عن طريق الإمداد بالأسلحة مثلا) ، مما يؤدى إلى تغيرات حقيقية فى النتائج المتصورة لعملية ممارسة القوة .

٢ - رد الفعل المضاد :

فمن الصعب - كما تمت الإشارة من قبل - وجود موقف لا تتخذ فيه الدولة الهدف (ب) - مهما كانت نسب علاقات القوة - أشكالا للتأثير فى سلوك الدولة الفاعلة ، فقد لا تستجيب الدولة الهدف مطلقا ، أو بصورة فورية ، أو بشكل كامل ، لما يراد منها أن تفعله ، بما يفرز " نتائج غير واضحة " ، بل إنها قد تحاول التأثير بصورة مضادة قد تكون فعالة للغاية ، ليس لامتلاكها أدوات قوة إيجابية ، وإنما لقدرتها - أكثر من الدولة الفاعلة - على إحتمال قدر أكبر من الخسائر البشرية تحديدا ، بما يعنى اعتمادا على نقاط ضعف القوة الكبرى، خاصة إذا كانت الدولة الكبرى

تواجه مشكلة "شرعية أخلاقية" فيما تقوم به ، بما يترتب على ذلك من تداعيات داخلية وخارجية محتملة ، والأمثلة واضحة فى حالة فيتنام ولبنان وأفغانستان (٢٠٠١)، إضافة إلى حالة انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠١) بين الفلسطينيين وإسرائيل ، فبعض الشعوب (كما فعلت الجزائر فى مقاومتها لفرنسا سعيا للإستقلال) قد تكون على استعداد للتضحية بمليون شخص فى سبيل هدفها .

ويظل ثمة عامل هام يحدد بدرجة كبيرة احتمالات نجاح أو فشل عملية التأثير ، وهو " موازين الاحتياجات " بين الدولتين المتعاملتين معا ، والقاعدة العامة هى أنه كلما كانت الدولة (ب) فى حاجة أكبر ، أو معتمدة بشكل أوسع ، على الدولة(أ) ، فإن احتمال نجاح أعمال (أ) فى تغيير سلوك (ب) أو الإبقاء عليه يكون أكبر ، فالدولة الأضعف فى "ميزان الإحتياجات" تكون أكثر عرضة لأعمال التأثير ، مقارنة بالدولة الأخرى ، أو بعبارة أخرى ، تكون أكثر استعدادا للاستجابة ، أو ميلا للتصرف بالطريقة التى ترغب فيها الدولة الأخرى ، حتى لو كانت الدولة (أ) تعتمد على أعمال التأثير اللاشعورية ، التى لا ترتبط بأفعال (مطالب ، تهديدات) محددة .

لكن ذلك يفسر أيضا قدرة بعض الدول الصغيرة ، التى لا تمتلك قدرات متعددة ، على الحصول على بعض التنازلات ، أو تحقيق بعض الأهداف ، إزاء دول قوية ، فى حالة ما إذا كانت تلك الدولة (الصغيرة) تسيطر على موارد تمثل حاجة ملحة ، ترتبط بها مصالح حيوية للدولة الكبرى ، ففى ظل اعتماد الولايات المتحدة ، وبعض الدول الغربية على بترول الشرق الأوسط خلال السبعينات ، كانت دول الخليج العربية – وربما

لاتزال - قادرة على ممارسة مستويات واسعة من التأثير ، أو مقاومة بعض عمليات التأثير المضادة . فبصرف النظر عن كم وكيف عناصر القوة الشاملة للدولة ، كلما زاد إعتماد (احتياج) الدولة (أ) أو (ب) على الدولة الأخرى ، اقتصاديا ، تجاريا ، أمنيا، كلما قلت معه قدرتها على مقاومة تأثيراتها، والعكس .

وثمة عامل إضافى ، يطلق عليه " درجة التجاوب الداخلى " فى دولة معينة إزاء الدول الأخرى ، يكتسب أهميته فى حالة تساوى احتياجات الدولة المعنية إزاء الدول الأخرى ، ويرتبط هذا العامل بمستوى العلاقات الخاصة القائم على أبعاد داخلية ، فقد تكون الولايات المتحدة على إستعداد للتجاوب مع مطالب تسليحية تقدمها اسرائيل بأكثر من استعدادها للتجاوب مع نفس المطالب التى تقدمها " دولة عربية" أخرى ، رغم وجود مصالح (إحتياجات) أمريكية حيوية لدى الطرفين ، بفعل التوجهات الداخلية السائدة فى الولايات المتحدة ، ونفوذ اللوبى اليهودى فى دوائر صنع القرار بواشنطن ، كما أنها قد تكون على استعداد للتجاوب مع مطالب بريطانية أكثر من استعدادها للتفاعل مع مطالب فرنسية ، لاعتبارات سياسية تاريخية أو ثقافية أو حتى عرقية، فنمط العلاقات السائد يمثل محددا ذا أهمية .

ولقد أدت التأثيرات الواضحة لتلك العوامل ببعض التحليلات إلى صياغة ما يشبه معادلات لقياس التأثير ، كالقول بأن قوة الدولة (أ) تعتمد على ثلاثة عوامل هى : مدى الحاجة (النسبية) للدولة (ب) لبعض القيم الأساسية التى تتحكم فيها (أ) بقدر مناسب + تحكم (ب) فى قدر مناسب من "القيم النوعية" فى مجال معين" التى ترغب (أ) فيها، وتحاول الحصول عليها باستخدام قوتها ضد

(ب) + مهارة وفعالية (أ) فى تحويل الطاقة الكامنة لأسس القوة لديه إلى قدرة فعلية تؤثر على سلوك (ب) .

لكن رغم ذلك ، فإن العلاقات الدولية لا تسير فى كثير من الأحيان تبعا لمثل هذه "الفروض البسيطة" ، فهناك تأثيرات مركبة لعوامل معنوية وإدراكية ذات طابع انسانى يصعب قياس أوزانها أو توقع اتجاهات تأثيراتها ، على عملية التأثير ، رغم وجود يقين بأنها قائمة وفاعلة ، كالعناد والكرامة ، واللاعقلانية ، والعقد النفسية والحساسيات التاريخية ، وأخطاء الحسابات وسوء الإدراك ، وقوة الإرادة ، إضافة إلى الغرور والكبرياء .

ولقد أدت تلك التعقيدات إلى محاولات أكثر عمقا لتحليل أبعاد Dimensions مفهوم القوة، على نحو يمكنه معه فهم محددات تأثيرها بصورة أدق ، إذ أنها تمثل مدخلا لتحديد أى قوة يمكن أن تؤثر على من ، فى إتجاه الحصول على ماذا ، بفعل ماذا ؟ فالفكرة العامة هى أن القوة تؤثر فى إطار أبعاد معينة يعبر كل منها عن مضمون مختلف ، بحيث يمثل كل منها محددا للتأثير ، ويمكن - بشكل عام - رصد أهم تلك الأبعاد ، ودلالاتها بشأن حدود القوة ، فى النقاط التالية :

١ - ثقل القوة The weight of power :

ويعنى" ثقل القوة" تأثير عامل ما على عملية معينة ، أى مدى قدرته على تغيير احتمالات النتائج التى يمكن أن تسفر عنها تلك العملية . كمدى تأثير موافقة أو معارضة مصر لعقد قمة عربية — قبل ان تصبح منتظمة - على احتمالات عقدها أو عدم عقدها ، ومدى تأثير تأييد أو اعتراض الولايات المتحدة على مشروع قرار يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على نتائج التصويت

عليه ، أو مدى تأثير تعاون أو معارضة باكستان على الحملة الأمريكية ضد أفغانستان ، فما يتم التركيز عليه في هذه الحالة هو تحليل تأثير فعل محدد في حالة معينة . ويكتسب ذلك أهميته من وجود "مقولات مسيطرة" أو "أسئلة معينة" بشأن أفعال أو إشكاليات محددة تتطلب التحليل ، كالقول - كما سبقت الإشارة في البداية - أن استخدام الولايات المتحدة القنبلة الذرية ضد اليابان هو الذى أدى إلى استسلامها ، أو التساؤل حول مدى تأثير "الاعتراضات الإيرانية" فى فشل البعد العسكرى لإعلان دمشق خلال التسعينات . وثمة إمكانية نسبية للتوصل إلى نتائج أكثر تحديدا - وإن ظلت تقريبية - فى إطار التركيز على وزن القوة، فالقوة - بهذا التصور - تشبه "السببية" فى دراسات المنطق إلى حد كبير .

إن أهمية بعد " ثقل القوة " فى تحليل التأثير تأتى من أنه يلقى الضوء على ظاهرة أساسية ترتبط بقضايا تقليدية يتم تناولها فى إطارها عادة ، كأسس القوة أو استخدامات القوة، فثقل قوة الحكومات الحديثة أكبر بكثير مما كان متوافر لها فى الماضى ، وتأثيرات الدول الصناعية أكبر من تأثيرات دول الجنوب التى لاتزال فى المراحل الأولى من التطور الصناعى، بحكم تطور أسس (موارد ، أدوات) قوتها ، كما أن ثقل القوة لمعظم الحكومات - حتى فى الدول الكبرى - يتدهور عما كان عليه فى منتصف القرن العشرين ، فلم تعد فرنسا (على سبيل المثال) قادرة على أن تبدى رأيا ببساطة فى شأن جزائرى دون أن يعتبره الجزائريون تدخلا ، بينما كانت تدير شئونها بالكامل من قبل فى ظل احتلالها . كما أن القوة اللازمة لإحداث نتيجة معينة قد لا تكون هى القوة المطلوبة لتحقيق تأثيرات أخرى ، ولا يمكن

تحويلها اليها دون خسائر ، فمن الممكن النظر باهتمام إلى اعتراض إيران على الشق العسكرى من إعلان دمشق ، لكن يصعب تصور تأثيرات لمثل هذا الاعتراض على الشق الإقتصادى مثلا ، فنوعية القوة التى تتيح لها أن تنتقد عسكريا لا تتيح لها أن تفعل ذلك بالنسبة للتعاون الإقتصادى، والأهم أن ثقل القوة المحدودة بطبيعتها يجعلها فعالة نسبيا عندما تستخدم كقوة سلبية معارضة ، أكثر مما يمكن أن تكون فعالة كقوة إيجابية تفرض ترتيبات محددة مختلفة، فحتى إذا كان من الممكن تصور - تبعا للمثال السابق - أن ثقل الإعتراض الإيرانى كان مؤثرا على الترتيبات الأمنية المشار إليها ، لا يمكن تصور أن إيران قادرة على فرض ترتيبات بديلة تكون هى طرف فيها .

٢ - نطاق القوة The domain of power :

ويعبر " نطاق القوة " عن عدد الدول التى يمكن أن تكون قابلة للتأثر بوجود أو استخدام تلك القوة ، أى مجموعة الأطراف الذين يتغير سلوكهم المحتمل بشكل ملموس عن طريق استخدام القوة من قبل دولة معينة، فميدان استخدام قوة حكومة أوكرانيا أو تشيلى ينحصر تقريبا فى سكانها، ومواطنيها وسفنها وطائراتها وسفاراتها فى الخارج ، أما بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، فإنها - إضافة إلى سكانها ومصالحها فى الخارج - تؤثر بطريقة ملموسة، ولو بشكل غير مباشر ، على كثير من الدول الأخرى (بسكانها ومصالحها) ، وكذلك فإن "الفاتيكان" تمارس نفوذا واسع النطاق ، فى مسائل مختلفة ، على الأتباع الكاثوليك على امتداد الساحة الدولية ، فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود ، ولقد كان للإتحاد السوفيتى "السابق" قدرة على إخماد

ثورات الشعوب فى الدول التابعة له (كتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) ، وتوجيه معظم الأحزاب الشيوعية الموالية له فى دول العالم المختلفة ، وينطبق ذلك أيضا على "الموارد" كالبترول والماس واليورانيوم ، وليس السكان فقط ، فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود القومية بوسائل أخرى .

٣ - مدى القوة The rang of power :

ويشير "مدى القوة" إلى الفارق بين أعلى درجات الثواب (المكافأة) وأسوأ درجات العقاب (العنف) الذى يستطيع طرف ما منحه أو توقيعه على طرف آخر داخل نطاق قوته ، فالسلطات السياسية فى دولة ما - تفترض أن سكانها داخل نطاق قوتها - لا تتمتع بنفس درجة السيطرة على كل الأفراد ، أو الجماعات ، فمدى قوتها يتفاوت (أكثر أو أقل) من جماعة لأخرى . وتكون القوة عند حدودها الدنيا بالنسبة لمن لا يريدون شيئا أو لا يخشون شيئا ، وكذلك الدول على الساحة العالمية ، فما تسميه الإدارة الأمريكية "الدول المارقة" هى فى الواقع الأطراف الخارجة عن نطاق السيطرة ، بغض النظر عن تقييم سياساتها .

ويوضح تطور النظام الدولى (والنظم الداخلية أيضا) أن مدى قوة الدول أو الحكومات عموما يتجه نحو التقلص ، فقد إنتهت تقريبا أنواع الثواب المفرط (كقيام الملك بتزويج ابنته لشخص أو منحه ما يوازى وزنه ذهبا) أو العقاب المفرط (كالحرق والصلب والسحل والشنق أمام الجماهير) ، والمثير أن ذلك لم يحدث على المستوى الدولى ، فرغم أن المنح لم تعد تقدم بلا حدود (على غرار مشروع مارشال) ، ولم تعد حملات غزو الدول وإحتلالها (التوسع الألمانى - هتلر) تمارس سوى فى حالات خاصة ،

أصبحت لمعظم الدول الكبرى برامج معونة خارجية تتضمن منحا مالية كبيرة ، وأصبحت قواعد الحرب تخترق بشدة (يتضمن ذلك ارتكاب جرائم حرب) خاصة فى الحروب الأهلية ، وهو تطور معقد ، فربما تقلص المدى مع اتساع النطاق ، كما يبدو واضحا أن أوزان قوة "المال والعنف" ليست حاسمة ، فالدول " يمكنها أن تقول لا" للمانحين ، كما أن الشعوب لا ترضخ رغم المذابح ، ويحتاج ذلك إلى مزيد من التحليل .

٤ - مجال القوة The scope of power :

ويمثل "مجال القوة " بعدا هاما من أبعادها ، فهو يعبر عن مجموع أنواع وفئات العلاقات السلوكية ، و"الموضوعات" أو "القضايا" التى تخضع للقوة ، فمجال قوة الوالدين على أطفالهم يتسع ليشمل كل نشاطات الأطفال تقريبا ، وإن لم يكن هناك الكثير الذى يمكن للطفل القيام به. فمجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميدان القوة ، فيما يتصل "بأنواع السلوك" التى تخضع ، أو يمكن أن تخضع له ، بصرف النظر عن فعالية التأثير (وزن القوة) .

ولقد اتسع مجال قوة الدول بشدة خلال القرن العشرين ، فمعظم النشاطات التى يمكن تصورها من جانب المواطنين فى أى دولة ، بما فيها توقيتات الاستيقاظ (المرتبطة بمواعيد الذهاب إلى العمل) ، ومواقع عبور الطريق ، وسرعة قيادة السيارة ، تخضع لنظم الدولة ، ووصل الأمر فى كثير من الدول إلى تحديد أماكن التدخين ، أو عدد الأطفال الذين يتم إنجابهم، وذلك عن طريق القوانين وأدوات السلطة . ولا يحدث أى من ذلك بالطبع فى

علاقات الدول فلا توجد حكومة عالمية ، وسلطة الأمم المتحدة محدودة .

لكن فى نفس الوقت ، فإن بعض الدول تسيطر إلى حد كبير على قيم مجالية مختلفة تتصل بتفاعلات أقاليم معينة ، أو نشاطات نوعية فى دول أخرى ، على غرار ما يقال أحيانا فى الشرق الأوسط من أنه " لا حرب بدون مصر ، ولا سلام بدون سوريا"، والسيطرة النسبية للسعودية على " أسعار البترول " ، وتحكم إسرائيل فى اقتصاد الفلسطينيين ، ويثار الكثير بشأن المجالات المحددة لتأثيرات القوة النووية ، فهى تؤثر فى نطاق ردع التهديدات الموجهة لبقاء الدولة ، لكنها غير ذات تأثير حقيقى فى مفاوضات حول مشكلة تجارية ، أو مشكلة حدودية ، أو حتى الأعمال العسكرية المحدودة ، فتأثيرات القوة ليست اكتساحية .

وعلى ذلك ، فإن القوة تؤثر ، لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة ، بل إن القوة تتدهور بدرجة كبيرة عند حدود نطاقها ومداها ومجالها ، إذ يقل ثقلها بشدة ، ولا تستطيع أن تحدث أى سيطرة . ويرتبط النجاح والفشل فى ممارسة القوة بإدراك المشاركين فى عملية التأثير لحدود القوة ، خاصة مع وجود بعد إنساني فى تلك العملية ، فالنجاح فى التأثير يفرز سلوكا واثقا يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التى تتطلب حكمة فى توظيفها، أما الفشل فى التأثير فإنه يؤدى إلى إلحاق أضرار ببعض أو كل الأشخاص المتورطين فى الموقف ، أو على الأقل ستظهر ميول بينهم إلى اللجوء إما إلى العنف أو الانسحاب ، كأكثر أشكال التعامل مع "الخسائر" احتمالا ، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد .

الخـــاتــمـة

أن المشكلة لا تكمن فى إدراك أن "القوة" قد تكون بالفعل هـى محـرك العلاقـات الدوليـة ، علـى الأقـل فـى إتجاهـات تفاعلاتـها الحاكمـة لحركـة التـاريخ ورسم الخرائط السياسية، إذ أن القـوة - وليس الحق أو العدل - هى التـى تشكل ملامـح الواقـع فـى معظـم الأحيان ، وإنما فى إدراك ما الذى تعنيه تلك "القوة" بدقة فى عالم شديد التغير ، يشـهد أحيانـا انقلابـات حقيقيـة كمـا حـدث فـى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وقد أوضحت الدراسة أن القوة مفهوم معقد ، فالقوة تبدو سـهلة للغايـة فـى تعريفـها ، لكنـه ليـس كذلـك فـى أسسـها أو أدواتـها وموازينها أو استخداماتها ، ويصعب قياسها ، والأهم أنه لا توجـد حقـائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقـات مباشـرة بيـن تلـك العناصر ، فهناك دائمـا استدراكات مختلفة أو متغيرات وسيطة تحيط بكـل شـئ ، ولا يمكـن تجنـب التعامل معـها بتلـك الصـورة المركبة ، فلا توجد طريقـة أخرى لتجنـب فشل التحليـل أو فشـل القوة .

فى هذا السياق ، يكاد يكون أهم ما تطرحه تحليلات/ سياسـات القوة هو أنـه لا توجد علاقـة مباشـرة بين امتـلاك عنـاصر القـوة والقدرة على التأثير ، فمن الصحيح - كما كان أتيـلا ؟ زعيم الـهند

يقول - أن "القوى ينتصر" ، إلا أن تعقيدات القوة فى العصر الحديث قد وصلت إلى درجة لا تجعل مثل هذا الإنتصار حتمى أو مضمون ، بل إن القوى قد يهزم أحيانا فى ظل ظروف خاصة يورط نفسه فيها . وبقدر ما تمثل هذه "العلاقة غير المباشرة" أهمية لما اصطلح على اعتباره الطرف (أ) الفاعل ، تعتبر هامة بنفس القدر للدولة التى تجد نفسها الطرف (ب) الهدف ، فالنتيجة النهائية للتفاعل سوف تتوقف إلى حد كبير على "محددات التأثير" ، التى لا تؤدى إلى تحويل الهزيمة إلى نصر ، والنصر إلى هزيمة ، لكنها قد تخلق نتائج مركبة أخرى " للقاء " ، بعيدا عن هذين "المفهومين" الجامدين .

وأخيرا ، فإن قوة الدولة أو ضعفها لا تزال أهم أسس التعامل بين الدول فعالية ، فأفضل استراتيجية هى - كما يقول كلاوز فيتز ، مع بعض التعديل - أن تكون الدولة دائما قوية ، وقوية تحديدا فى "النقطة الحاسمة" ، وتمثل القوة العسكرية (من وجهة نظر المدرسة الواقعية)، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد ، أهم عناصر القوة ، فالتغيرات التاريخية الكبرى لم تحدث إلا من خلال التهديد بها أو استخدامها فعليا ، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها - إضافة إلى مناطق البلقان فى أوروبا والبحيرات فى أفريقيا وجنوب آسيا أيضا - آخر غابات العالم ، التى لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدلة ، وثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة ، ومن لا يمتلكون الكثير منها، على نحو قد يفرز سيناريوهات سيئة ، وفى ظل هذه الأوضاع ، لا يمكن الوثوق تماما إلا فى القوة العسكرية، على الأقل ، لفترة ما قادمة .

المراجع

باللغة العربية :

١- د. إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ .

٢- إدوارد ميد إيرل ، رواد الإستراتيجية الحديثة ، الكتاب الأول ، ترجمة الأميرالاى محمد عبدالفتاح إبراهيم ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٣- ج. وارن تاتر ، مخطط كيسنجر ، ترجمة ومراجعة جهاد الخازن ويوسف صباغ ، بيروت: دور القضايا ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .

٤- د. مصطفى كامل محمد ، التوازن الإستراتيجي فى الشرق الأوسط ودور مصر ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .

٥- كامل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان ، مراجعة وتقديم د. عز الدين فودة ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٣ .

٦- د. محمد نصر مهنا ، فى السياسات العالمية والإستراتيجية ، دراسة تحليلية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ .

٧- جمال على زهران، قياس قوة الدولة : إطار تحليلى لدراسة الصراع العربى - الإسرائيلى، المستقبل العربى ، العدد ١٤٦، ١٩٩١/٤ .

٨- لواء أ.ح (م) ، أحمد فخر ، التفوق العسكرى النوعى ، كراسات استراتيجية ، السنة الخامسة العدد ٣١ ، يوليو ١٩٩٥.
٩- د. أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولى ، دراسة فى تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٦ .
١٠- د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٩٢ .
١١- د. على الدين هلال (إشراف) ، د. نيفين مسعد (تحرير وتقديم)، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
١٢- بهوشفاط هركافى (وآخرون) ، الكمية والنوعية فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، الجزء الأول، نيقوسيا : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .
١٣- د. فاروق يوسف أحمد ، القوة السياسية : اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية ، القاهرة: مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ .
١٤- ألفين توفلر ، تحول السلطة ، ترجمة لبنى الريدى ، الجزء الأول/الجزء الثانى ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٥ .
١٥- د. لويد جنثن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة د. محمد بن أحمد مفتى ، د. محمد السيد سليم ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩ .
١٦- د. عبد المجيد فراج ، القوة الشاملة للدولة ، مؤشرات وقياسات، كراسات استراتيجية، السنة السابعة ، العدد ٥٠ ، ١٩٩٧ .

١٧- الجنرال بوفر ، مدخل إلى الاستراتيجية ، كتب مترجمة ٦٩٩، القاهرة : وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون تاريخ .
١٨- نيتا سي . كراو فورد ، دراسات الأمن : ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة سعد زهران ، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٢ ، أكتوبر ١٩٩٢ .
١٩- هنري كيسنجر ، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية ، إعداد : د. حسين شريف ، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ .
٢٠- د. على الدين هلال ، إختلال التوازن الإستراتيجي في إسرائيل والمسألة الفلسطينية ، عرض ، دينا الخواجة ، السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، أكتوبر ١٩٨٣ .
٢١- د. على الدين هلال ، مفهوم الإستراتيجية في العلوم الإجتماعية ، الفكر الإستراتيجي العربي : العدد الرابع ، ابريل ١٩٨٢ .
٢٢- د. عبد المنعم سعيد ، إدارة الأزمات والصراعات الدولية ، المنار ، السنة الثانية ، العدد ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ .

باللغة الإنجليزية :

1- Wayne H. Ferris, The power Capabilities of Nation - States: International conflict and War, Lexington, Massachusetts: Lexington Books. 1973.
2- James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraff, Jr, Contending Theories of International Relations, NewYork: Harper & Row, publishers, Inc. Third Edition, 1990.
3- Joshua S. Goldstein, International Relations, New York. Harper Collins College Publishers, Second Edition, 1996.

4- Jeffrey M. Elliot & Robert Reginald, The Arms Control, Disarmament and Military Security Dictionary, California, ABC- CLID, Inc., 1989.
5- The Military Balance 1996-91, London: The International Institute for Strategic Studies (IISS), 1996.
6- Klaus Knorr, (Editor), Power, Strategy and Security, New Delhi: Asian Books, 1987 .
7- Thomas C. Shelling, Arms and Influence New Haven and London: Yale University press, 1966.
8- Robert O. Matthews, Arther G. Rubinoff, Janice Gross Stein, (Ed.), International conflict and Conflict Management: Reading in World Politics, Ontario: Prentice - Hall Canada, Inc., 1989. ,1990.

رقم الإيداع ٣٩٥٤ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977-227-793-8

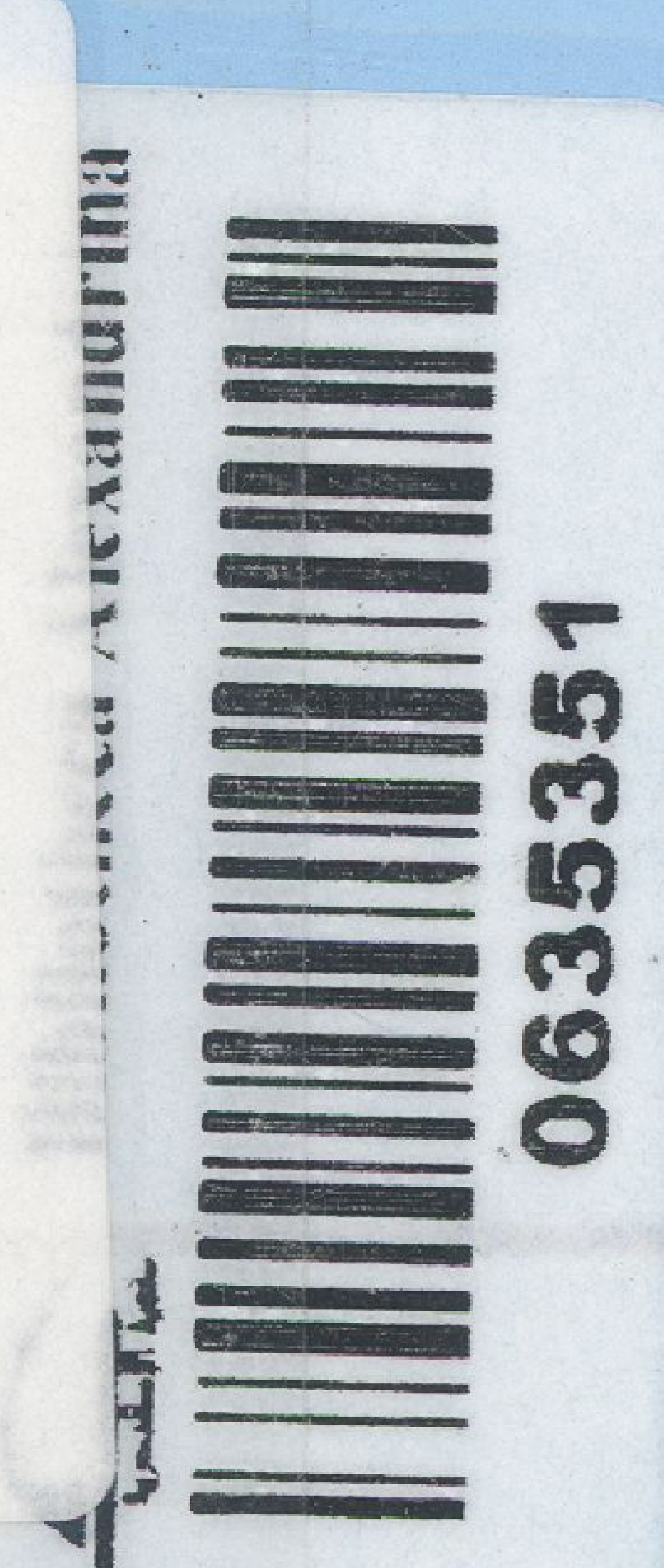
موسوعة الشباب السياسية

هذه الموسوعة هى باكورة التعاون بين المركز ووزارة الشباب. وهى تشمل إصدار ٢٠ كتيب عن المفاهيم والمؤسسات الأساسية التى يصادفها الشباب بشكل متكرر خلال مطالعتهم للصحف أو مشاهدتهم للتليفزيون.

وتصدر هذه الموسوعة بدعم مالى من مؤسسة الأهرام ووزارة الشباب. وتمثل استكمالا لرسالة المركز منذ ان اصدر أول موسوعة عن الصهيونية فى أوائل السبعينات. كما تمثل دعما لمشروع طموح تقوم به وزارة الشباب لتطوير مراكز الشباب فى كل المحافظات.

وتهدف الموسوعة الى تزويد الشباب بمعرفة مبسطة وسليمة وموضوعية ومنزهة عن الغرض. ونقدم فى هذا العدد الخامس عشر مفهوم القوة الذى يشيع استخدامه كل يوم فى أحاديثنا دون أن نتأمل مغزاه وأبعاده وأسسه وأدواته ، فضلا عن كيفية قياس هذه القوة واستخداماتها وحدودها ، مما يتناوله هذا العدد.

ونقدم فى الأعداد التالية تعريفا بمفاهيم أخرى مثل حقوق الإنسان والخصخصة والأقلية والتحديث وغيرها .



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر